

الفصل الخامس

المرحلة الثانية من الحرب

(بداية الحرب المعلنة)

من قيام الدولة اليهودية حتى بداية الهدنة الثانية

(١٥ مايو ١٩٤٨ - ١٨ يوليو ١٩٤٨)

أولاً: تطور الموقف السياسي والعسكري خلال المرحلة الثانية من الحرب (١٥ مايو - ١٨ يوليو):

١ - فترة القتال الأولى (١٥ مايو - ١١ يونيو):

على أثر انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين فى نهاية الرابع عشر من مايو ١٩٤٨، تقدمت القوات العربية داخل الأراضى الفلسطينية، ابتداءً من فجر الخامس عشر طبقاً للأهداف المحددة لكل منها. وفى البداية اتخذت تلك القوات أوضاع الهجوم على كافة الجبهات، وبدأ أنها تحقق تقدماً معقولاً فى عملياتها التعرضية - على الأقل - داخل الأراضى المخصصة للدولة العربية فى مشروع التقسيم.

وكان الإسرائيليون يتخذون أوضاع الدفاع، محاولين فى استماتة، بناء وتنظيم قواتهم المسلحة تحت وطأة الهجوم العربى على كافة الجبهات، وقد اتخذت القوات الإسرائيلية بصورة عامة، شكل الدفاع مع تركيز الجهود الرئيسية فى العمق، حيث وقع على المستعمرات التى سبق انتخابها فى مواقع حاكمة مهمة كسر حدة الهجوم المعادى وتهديد أجنابه وخطوط مواصلاته، بينما تأهبت القوات الرئيسية فى الخلف للقيام بالهجمات المضادة بعد صد القوات المهاجمة، ثم التحول للهجوم المضاد العام لإيقاع الهزيمة بالقوات المهاجمة. إلا أن الضغط

العربي المستمر على كافة الجبهات لم يسمح للقوات الإسرائيلية خلال فترة القتال الأولى (١٥ مايو - ١١ يونيو) باستعادة زمام المبادرة في تلك الفترة.

وخلال تلك الأيام الحرجة قدمت إسرائيل شكوى إلى مجلس الأمن. ورغم أن التقدم العربي حتى ذلك الوقت، كان في أغلبه داخل الدولة العربية في مشروع التقسيم، إلا أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي و«ترجفي لي» - سكرتير الأمم المتحدة - أيدوا اتهام إسرائيل بأن العرب قد بدعوا عدوانا يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة. وكانت الصين هي العضو الوحيد في مجلس الأمن الذي أيد العرب بينما اتخذ الآخرون - ومنهم بريطانيا - موقفا وسطا، بقبول وجهة النظر العربية جزئيا.

ولما كانت بريطانيا - كما رأينا من رواية «جلوب» في الفصل السابق - قد وافقت ضمنا على دخول الجيوش العربية القسم العربي من مشروع التقسيم دون تجاوزه، فإنها ساندت مشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة في مجلس الأمن لإيقاف القتال، إلا أنها حالت دون إدانة الدول العربية طبقا للباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة ومايستتبع ذلك من نتائج، باستبعاد الفقرة التي كانت تشير إلى ذلك الباب في مشروع القرار الأمريكي قبل إقراره في الثاني والعشرين من مايو ١٩٤٨^(١).

وهكذا جاء قرار مجلس الأمن رقم س / ٧٧٣ خاليا من أي إدانة للدول العربية ومطالبها كل الحكومات والسلطات - بون ما إضرار بحقوق ودعاوى ومواقف الأطراف المعنية - بالامتناع عن أي عمل عسكري عدائي في فلسطين وأن يصدر لهذه الغاية أمر بوقف إطلاق النار يكون ساريا خلال ست وثلاثين ساعة^(٢).

وعندما اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لبحث الموقف في الخامس والعشرين من مايو، فإنها اشترطت لوقف إطلاق النار، أن يقوم مجلس الأمن بحظر هجرة

(١) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٤٩. - فريد خوري، المشكلة العربية الإسرائيلية، القسم الأول (القاهرة: مركز البحوث والمعلومات، بدون تاريخ) ص ١٢٨.

(٢) حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية، المجلد الثاني (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠)، ص ٤٥٢. - خوري، المرجع المشار إليه، ص ١٢٨.

اليهود وجلب الأسلحة والعتاد إلى فلسطين، حتى لا يستفيد اليهود بالهدنة لدعم موقفهم العسكري^(١)، ولما كانت تلك الشروط غير مقبولة من الحكومة الإسرائيلية، فلم يؤد قرار مجلس الأمن إلى أى وقف لإطلاق النار، رغم موافقة إسرائيل – التي كانت في أمس الحاجة للتقاط أنفاسها – على ذلك القرار فور صدوره^(٢).

وقدمت بريطانيا مشروعاً آخر لمجلس الأمن يدعو الفريقين إلى وقف إطلاق النار لمدة أربعة أسابيع لإعطاء الكونت «فولك برنادوت» – الوسيط الذى عينته الأمم المتحدة – فرصة البحث عن حل سلمي. وحث «بيغن» الولايات المتحدة على مساندة المشروع البريطانى، فقد كان يأمل فى قبول الطرفين حلاً وسطاً على أساس حدود جديدة تختلف عما جاء فى قرار التقسيم^(٣). وخوفاً من قيام الولايات المتحدة برفع الحظر على تصدير السلاح تحت ضغط المنظمات الصهيونية وعدم قبول العرب لإيقاف القتال، اقترح «بيغن» عدم التسرع فى رفع الحظر على تصدير الأسلحة إلى منطقة القتال^(٤). إذ إن ذلك سيؤدى بالضرورة إلى رفع الحظر البريطانى على تصدير الأسلحة إلى النول العربية التى ترتبط معها بريطانيا بمعاهدات دفاعية (مصر – العراق – شرق الأردن). الأمر الذى يندب بالتصادم بين سياسة الحليفتين، حيث تكون بريطانيا قد سلحت أحد الجانبين بينما تسلح الولايات المتحدة الجانب الآخر^(٥).

(١) خورى، المرجع المشار إليه، ص ١٢٩.

(٢) نفس المرجع، ص ١٢٠.

(٣) يشير الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى – استناداً إلى وثائق الخارجية البريطانية – أن بيلان كان يفكر آنذاك فى عدة بدائل منها، تخلى النول العربية عن قيام دولة عربية فى فلسطين وضم أراضيها إلى كل من مصر وشرق الأردن، فتأخذ مصر شريط غزة الساحلى بينما تأخذ شرق الأردن القسم الأوسط (الضفة الغربية للأردن) مع تقسيم النقب فيما بينهما، وكان ذلك الحل سيوفر لبريطانيا منطقة واسعة من الأراضى العربية الحليفة التى تسمح بإقامة التسهيلات الاستراتيجية البريطانية، حيث كان يعتقد أن دولة عربية مستقلة فى فلسطين ستكون من الصفر والضعف بحيث لا يمكنها الوقوف على قدميها، وقد تنهار فى مواجهة الضغط والتفغل الصهيونى. – انظر عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٤٦.

(٤) كانت الولايات المتحدة قد فرضت حظراً على تصدير الأسلحة إلى منطقة القتال قبل بدء الحرب المعلنة، كما حظرت بريطانيا تصدير أى أسلحة إلى النول العربية وإسرائيل، باستثناء بعض الأسلحة السابق التعاقد عليها عام ١٩٤٧ لمصر والأردن والعراق. إلا أن بريطانيا عادت وفرضت حظراً شاملاً على تصدير الأسلحة لتلك النول تطبيقاً لقرار مجلس الأمن فى التاسع والعشرين من مايو.

(٥) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٤٥.

وفى التاسع والعشرين من مايو، وافق مجلس الأمن على مشروع القرار البريطاني س/ ٧٩٥ بعد أن عدلته الولايات المتحدة لمواجهة بعض الاعتراضات الإسرائيلية^(١). وكان ذلك القرار يقضى بإيقاف القتال لمدة أربعة أسابيع، مع إيقاف كافة الأعمال الحربية، بحيث لا يؤثر ذلك على حقوق ودعاوى وموقف أى من الطرفين (العرب واليهود)، وألا يتم إدخال أى مقاتلين أو مواد حربية إلى فلسطين أو النول المجاورة. وأوكل ذلك القرار إلى الوسيط الدولى ولجنة الهدنة الإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار، على أن تبلغ كل الأطراف موافقتها فى أول يونيو. وهدد القرار بتطبيق أحكام الباب السابع من الميثاق إذا رفض أو انتهك ذلك القرار^(٢).

وتحت الضغط البريطانى، والخوف من الإدانة طبقا للباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة ومايستتبع ذلك من عقوبات، وافق العرب على قرار مجلس الأمن^(٣)، خاصة وقد سبقهم الإسرائيليون فى الموافقة عليه كما كان الملك عبد الله مُصرّاً على إيقاف القتال^(٤). وبعد بعض التأخير حول تفسير نصوص القرار، وافق الجانبان على أن تبدأ الهدنة فى السادسة صباحاً بتوقيت جرينتش (الثامنة بالتوقيت المحلى) يوم ١١ يونيو^(٥).

(١) خورى، المرجع المشار إليه، ص ١٣٠.

(٢) يتعلق الباب السابع من ميثاق الامم المتحدة بأعمال العنوان والأعمال التى تهدد أو تنتهك السلام، خورى، المرجع المشار إليه، ص ١٢٨، ١٢٧.

Moor, John Norton, The Arab - Israeli Conflict: Reading and Documents (Princeton: Princeton University Press, 1977), p.569.

(٣) حاولت بريطانيا إقناع العرب بأن عامل الوقت ليس فى صالحهم بعد أن كادت قواتهم أن تتوقف، فمع مرور الوقت سيتمكن اليهود مع زيادة قوتهم وبخاصة فى الطيران، وأنهم يعنون العدة للقيام بهجوم مضاد كبير. كما أشار «بيفن» إلى أن استمرار القتال سيؤدى إلى تدهور وضعهم العسكرى وخسارتهم لقسط كبير من المساندة الدولية وسيجعل بريطانيا عاجزة عن بذل مزيد من الجهد لصالحهم. ولما كان العرب قد سيطروا فعلا على معظم القسم العربى من مشروع التقسيم، ويشكلون ضغطاً على القوات الإسرائيلية وخاصة فى منطقتى القدس والنقب، فى الوقت الذى وصلوا فيه إلى أقصى طاقاتهم آنذاك، فقد رأى بيفن أن الوقت ملائم - قبل أن يتبدل ميزان القوى - لقبول كل من الطرفين تقديم تنازلات سياسية، باعتبار أن ذلك أفضل من مخاطرة حسم النزاع بالقوة المسلحة.

انظر عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٤٦ - ١٤٩.

(٤) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان - خورى، المرجع المشار إليه، ص ١٢٣.

٢- فترة الهدنة الأولى (١١ يونيو - ٧ يوليو):

أعد الوسيط النولى خلال تلك الهدنة أولى مقترحاته لحل القضية الفلسطينية، والتي أُجريت فيها تعديلاً على قرار التقسيم يقضى بإلغاء الدولة العربية في ذلك القرار وإقامة تحالف عسكري وسياسي واقتصادي بين الدولة اليهودية ومملكة شرق الأردن، والتي تُضم إليها المنطقة الوسطى من القسم العربي في قرار التقسيم، ولما كان اليهود يسيطرون آنذاك على قسم كبير من الجليل الغربي - المخصص للعرب في قرار التقسيم - بينما يسيطر العرب على معظم النقب - المخصص لليهود - فقد اشتملت مقترحات الوسيط النولى ضم الجليل الغربي إلى إسرائيل مقابل ضم النقب والقدس إلى مملكة شرق الأردن، على أن يتمتع سكان القدس اليهود بالاستقلال الذاتي في إدارة شؤونهم، وأن تصبح حيفا والد منطقتين حرتين^(١).

ورغم أن هذه المقترحات كانت تحظى بموافقة بريطانيا في خطها العام^(٢)، وتحقق للملك عبد الله أطماعه في فلسطين، فقد رفضها العرب الذين أساؤا تقييم انتصاراتهم الأولية، والتحول الذي تم في ميزان القوى لأطراف الصراع خلال فترة الهدنة. كما لم يرغب الملك عبد الله الانفراد بقبول تلك المقترحات في ظل الموقف العربي الراض لها. ولما كانت إسرائيل قد رفضت مقترحات «برنادوت» هي الأخرى، فقد وُذت تلك المقترحات في مهدها^(٣).

وقد حاول «برنادوت» مد فترة الهدنة لإعطاء الفرصة لمزيد من المشاورات من أجل إيجاد حل للمشكلة. فقدم في الخامس من يوليو إلى الطرفين مقترحاته بمد أجل الهدنة وتجريد منطقتي القدس ومصافي البترول في حيفا من السلاح. وفي الوقت الذي قبل الإسرائيليون مد الهدنة لاستكمال استعداداتهم الحربية، فقد رفضها العرب في الثامن من يوليو بعد أن ترددوا في قبولها^(٤).

(١) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٥١ - ١٥٢.

(٢) يشير الدكتور أحمد عبد الرحيم إلى رضا بريطانيا عن مقترحات برنادوت لأنها تخدم الاتفاق بين إسرائيل وشرق الأردن وتوفر الاتصال بين مصر والشرق العربي عبر النقب بما يخدم المصالح الغربية النفطية، إلا أنها كانت ترى تقسيم النقب بين مصر وشرق الأردن وتحويل القدس.

انظر أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٥٢ - ١٥٣.

(٣) نفس المرجع، ص ١٥٣ - خالد، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٠.

(٤) خالد، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٠ - ٢٢١.

وعلى المستوى العسكرى، استغل الطرفان تلك الهدنة لالتقاط أنفاسهما وإعادة تنظيم قواتهما وتعزيزها، والحصول على مزيد من الأسلحة والعتاد بالرغم من الحظر الذى فرضته الأمم المتحدة. وقد أجمعت أغلب المصادر الإسرائيلية والعربية والغربية التى تناولت هذه الحرب، على أن الإسرائيليين استفانوا أكثر من العرب من توقف إطلاق النار. وأنهم استطاعوا تدعيم قواتهم بالقوى البشرية والعتاد والأسلحة باكثر مما نجح العرب فيه. وكان ذلك يتم تحت سماع وبصر مراقبى الأمم المتحدة التى كانت مهمتهم منع الأطراف المحاربة من تغيير حجم قواتها أو الحصول على مزيد من العتاد والأسلحة.

ويفسر «ناداف سافران Nadav Safran» ذلك النجاح الإسرائيلى بأن اليهود كانوا أكثر خبرة وحنكة - منذ مقاومتهم للكتاب الأبيض - فى تهريب الرجال والعتاد على مرأى من المراقبين، وأن مهارتهم فى هذا الصدد كانت تفوق مهارة العرب. ومن ناحية أخرى كانت لهم أسلحة مكدسة فى أوروبا، ورجال ينتظرون الفرصة للذهاب إلى فلسطين، وهو مالم يكن متوفراً للعرب^(١). كما نجحت الحكومة الإسرائيلية بزعامة بن جوريون فى استغلال فترة الهدنة فى إزالة الخلافات السياسية والعسكرية وتوحيد القوات الإسرائيلية تحت قيادة واحدة^(٢). وهو الأمر الذى لم تنجح فيه الحكومات العربية.

٣ - فترة القتال الثانية (٨ - ١٨ يوليو):

عندما استئنفت العمليات فى فترة القتال الثانية (قتال العشرة أيام) كان لبن جوريون الحق فى أن يقول، «كانت قواتنا أحسن تدريباً، وأفضل تجهيزاً، وأشد انضباطاً، بل إنها كانت أكثر ثقة بنفسها مما كانت عليه أثناء الشهر الأول من الحرب»^(٣). ومن ثم، رأى القيادة الإسرائيلية أن الوقت قد حان للتحويل إلى الهجوم العام لتحسين الأوضاع الاستراتيجية للدولة، مستغلة رفض العرب لهدنة الهدنة، والذى يصور إسرائيل وكأنها تدافع عن نفسها. ولما كانت القوات

Safran, op. cit., p.31.

(١)

(٢) بن جوريون، إسرائيل، تاريخ شخصى، ج ١، ص ٢٤٢ - ٢٤٥، ٢٧٢ - ٢٧٩.

Herzog, op. cit., p. 75.

نفس المرجع، ج ٢، ص ١٤ - ١٦.

(٣) بن جوريون، إسرائيل، تاريخ شخصى، ج ٢، ص ١٦.

الإسرائيلية المتوفرة لاتسمح آنذاك بشن الهجوم على كافة الجبهات، فقد رأى بن جوريون أثناء اجتماعه بالقيادة العسكريين فى الثامن عشر من يونيو، أن يُركّز الهجوم الرئيسى عند استئناف القتال على الجبهة الوسطى، التى تشكل أوضاعها آنذاك تهديداً خطيراً للمثلث الاستراتيجى الهام القدس - حيفا - تل أبيب، فضلاً عن اقتراب الحد الأمامى للقوات الأردنية من منطقة تل أبيب بصورة مزعجة^(١).

وخلال هذه الفترة من القتال قامت القوات الإسرائيلية بعدة عمليات هجومية استهدفت الجبهة الأردنية. وباستثناء بلدتى اللد والرملة اللتين سقطتا فى يد القوات الإسرائيلية - على أثر إخلاء البلديتين دون قتال بناءً على أوامر الفريق جلوب - فقد ظلت قوات الفليق الأردنى صامدة ومحتفظة بمدينة القدس القديمة ومنطقة اللطرون الاستراتيجية. وفشلت كافة الجهود الاستراتيجية الإسرائيلية فى زحزحة القوات الأردنية فى هذين القطاعتين^(٢).

ولم يكن حظ القوات الإسرائيلية أمام القوات العراقية فى منطقة طولكرم والقوات السورية فى «مشمار هايردين» بأحسن حالاً منها أمام القوات الأردنية وبعات هجماتها فى تلك المناطق بالفشل مع تكبدها خسائر جسيمة^(٣). أما أنجح هجماتها فكانت فى الجليل الأوسط ضد القاوقجى العاجز وقواته من المتطوعين^(٤).

أما على الجبهة الجنوبية، فقد استأنفت القوات المصرية عملياتها الهجومية فى صباح التاسع من يوليو لتأمين خطوط مواصلاتها وتطهير المستعمرات الإسرائيلية التى خلفتها وراعاها فى فترة القتال الأولى قرب الطريق الساحلى بين رفح وأسندود، ومد الجبهة المصرية شرقاً عبر «الصوافير الشرقية وجوليس وكوكبه والطبقات والبرير»، الأمر الذى يوفر للقوات المصرية فى الأمام طريقين تبادليين للإمداد والمناورة العريضة من ناحية وعزل المستعمرات الإسرائيلية فى النقب من ناحية أخرى.

(١) بن جوريون، إسرائيل، تاريخ شخصى، ج ١، ص ٢٧٠ - ٢٧١.

(٢) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ٢٢٥ - ٢٢٠.

(٣) نفس المرجع، ص ٢٢١ - ٢٢٤.

(٤) نفس المرجع ص ٢٢٥ - خورى المرجع المشار إليه، ص ١٢٨.

ودفع نجاح القوات المصرية في تحقيق أهدافها بشكل عام، رئاسة الأركان الإسرائيلية إلى شن هجوم مضاد قوى بثلاثة ألوية في الليلة السابقة لسريان الهدنة الثانية (ليلة ١٧/١٨ يوليو) لدق أسفين وسط الجبهة المصرية وفتح الطريق إلى مستعمرات النقب عشية إيقاف القتال. ورغم نجاح القوات الإسرائيلية في احتلال قرية «حتا» وفتح طريق الجواسير - حتا - كراتية. إلا أن اللواء محمد نجيب - قائد اللواء الرابع مشاة - حرم القيادة الإسرائيلية من ثمار هجومها بإصداره الأوامر لقواته باحتلال سلسلة التباب جنوب كراتية، والتي تمتد جنوب عراق سويدان وحتى غرب الفالوجا. وما أن أتمت القوات المصرية احتلال هذه التباب حتى تم غلق الطريق إلى مستعمرات النقب مرة أخرى^(١) (انظر الخريطة رقم ٣).

وفي الوقت الذي كان القتال فيه مستعراً على الجبهات المختلفة في فلسطين خلال تلك الفترة، كان التحرك السياسي في المنطقة وفي داخل الأمم المتحدة لا يقل نشاطاً. ففي السابع من يوليو - وقبل أن يعلن العرب رفضهم مد أجل الهدنة - وجه مجلس الأمن نداه إلى الطرفين يناشدهما مد أجل الهدنة للفترة التي يمكن أن تحدد مع الوسيط الدولي^(٢). وعندما تلقى برنادوت الرفض العربي لمد أجل الهدنة فإنه ناشد الطرفين مرة أخرى - على ضوء نداء مجلس الأمن الجديد - المبادرة بوقف إطلاق النار دون قيد أو شرط لمدة عشرة أيام ابتداءً من العاشر من يوليو. وطبقاً لما أعلنه النقراشي في مجلس الشيوخ، فقد رفضت الدول العربية هذا الطلب نظراً لعدم احترام اليهود للهدنة واستغلالها في تدعيم قدراتهم القتالية^(٣).

وعلى ضوء طلب إسرائيل إدانة العرب كمتعديين وطلب برنادوت اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتجديد وقف إطلاق النار في فلسطين، وافق مجلس الأمن في الخامس عشر من يوليو على مشروع قرار أمريكي، يقضى بلوم العرب لعدم التوصل إلى هدنة، ويأمر بوقف إطلاق النار بصفة دائمة خلال ثلاثة أيام والتهديد باستخدام العقوبات في حالة تجاهل ذلك الأمر. كما كان ذلك القرار يأمر بوقف إطلاق النار في مدينة القدس خلال أربع وعشرين ساعة ونزع سلاح

(١) البدرى، الحرب في أرض السعوم، ص ٣٢٣.

(٢) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ٢٩٠.

(٣) نفس المرجع (الأول)، ص ٣٦٦.

المدينة، وتخويل الوسيط الدولي صلاحية الإشراف على تنفيذ الهدنة، وتحقيق أية ادعاءات خاصة بانتهاكها منذ بدء سريانها في الحادي عشر من يونيو^(١).

إلا أن الأمين العام لجامعة الدول العربية - على ضوء ما أسفر عنه اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في عالية - أرسل خطاباً إلى السكرتير العام للأمم المتحدة في السادس عشر من يوليو يفند فيه اتهام العرب بالعدوان، ويوضح أن رفضهم لمد الهدنة نابع من نقض اليهود لتلك الهدنة واستغلالهم لها في تدعيم قدراتهم العسكرية. ومع ذلك، فالعرب لم يقلقوا الباب أمام الجهود التي يبذلها الوسيط الدولي لإيجاد حل سلمي عادل، وأنهم يقبلون وقف إطلاق النار في مدينة القدس التي هاجمها الإسرائيليون صباح التاسع من يوليو دون أي استقزاز من جانب العرب^(٢).

وتحت الضغوط الدولية والتهديد الكامن في قرار مجلس الأمن بتوقيع عقوبات في حالة عدم الامتثال لوقف إطلاق النار، واختلاف العرب في شأن رفض استمرار الهدنة، فإن الدول العربية وافقت في النهاية على وقف إطلاق النار في كافة الجبهات^(٣). من ثم، أرسل الأمين العام إلى الوسيط الدولي في الثامن عشر من يوليو يخطر به بأن الدول العربية قد أصدرت أوامرها لوقف إطلاق النار في فلسطين ابتداءً من الساعة الخامسة من بعد ظهر نفس اليوم (بالتوقيت المحلي).

ويقبول الطرفين لوقف إطلاق النار، انتهت المرحلة الثانية من الحرب وقد حقق الإسرائيليون

(١) نفس المرجع، ص ٢٩٠ - ٢٩١ - خوري، المرجع المشار إليه، ص ١٣٩ - الدالي، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٢) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ٢٩١ - خالد، المرجع المشار إليه ٢٣١ - ٢٣٢.

يرجع الدكتور إبراهيم شكيب أن ماجاء في رسالة الأمين العام لجامعة الدول العربية بخصوص قبول وقف إطلاق النار في القدس فقط يعود إلى قبول الأردن إيقاف القتال، مختلفة بذلك عن باقي الدول العربية. بينما يشير الدكتور فلاح خالد - استناداً إلى مذكره عارف العارف في كتابه النكبة - أنه عندما اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في بيروت (عالية) لمناقشة قرار مجلس الأمن بخصوص إيقاف القتال، فإن قرار اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار في كافة الجبهات صبر بالأغلبية وليس بالإجماع. فقد صوت كل من محمود فهمي النقراشي (مصر) وتوفيق أبو الهدى (شرق الأردن) في جانب إيقاف القتال، بينما كان مزاحم الباجة جي (العراق) يرى استئناف القتال لكنه مالم يوافق غير رأيه بسبب موقف الأردن. أما جميل مردم (سوريا) ورياض الصلح (لبنان) فكانا في جانب استمرار القتال.

(٣) خوري، المرجع المشار إليه، ص ١٣٩ - شكيب، المرجع المشار إليه، ص ٣٦٧.

انظر بيان النقراشي أمام مجلس الشيوخ في الجلسة السرية للمجلس يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨.

بعض المكاسب على الجبهتين الوسطى والشمالية، بينما حقق المصريون أيضاً بعض المكاسب على الجبهة الجنوبية، إلا أنه مامن شك أن دفعة الحرب بدأت تنتقل إلى أيدي الإسرائيليين، بمجرد إيقاف القتال. وهكذا يمكن القول إنه في الوقت الذي شعرت فيه الحكومات العربية بأنها مضطرة إلى الإذعان لقرار الأمم المتحدة بوقف القتال، فإنها قد خسرت تلك الحرب.

ثانياً: أثر السياسة المصرية على تطور بناء القوة الجوية خلال المرحلة الثانية:

١ - دعم تسليح القوة الجوية المصرية:

رأينا في الفصل السابق كيف كانت الحكومة المصرية تحاول تجنب التورط في الحرب الدائرة في فلسطين منذ قرار التقسيم، اكتفاءً بالدعم السياسي والمادي والمعنوي، وعندما تطور القتال في غير صالح الفلسطينيين وضغطت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية من أجل التدخل العسكري، فإنها ظلت مترددة حتى الأيام الأخيرة واتجهت إلى المساهمة بالمتطوعين من خارج القوات المسلحة وداخلها. وأضاعت شهوراً ثمينة في التردد دون توجيه أو إعداد لقواتها المسلحة رغم الإلحاح المستمر لرئاسة الجيش آنذاك.

وعندما حسمت حكومة النقراشي أمرها بالنسبة لتدخل الجيش المصري في فلسطين، كانت القوة الجوية المصرية - كما رأينا في الفصل السابق - في حالة يرثى لها، سواء من ناحية التسليح أو التدريب، شأنها في ذلك شأن باقي قوات الجيش المصري، وهو مادعا وزير الحربية إلى تحذير مديري الأسلحة - أثناء اجتماعه بهم في الرابع والعشرين من يوليو ١٩٤٨ - من إفشاء سوء الحالة التي كانت عليها القوات المصرية بقوله: «كلنا يعلم حالة الجيش عند دخوله فلسطين، وهذا سر بيننا يجب ألا يبوح به أي فرد لأي شخص كان خارج هذه الجدران، وغير خاف عليكم جميعاً القوات التي بدأنا بها هذا القتال...»^(١).

وقد حاولت الحكومة المصرية تدارك ذلك الموقف، إلا أن إجراءاتها جاءت متأخرة عن

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٠١ ملف ١ - ٢٦ / س ج / ١٢، محضر مؤتمر رئاسة الجيش يوم ٢٤ يوليو ١٩٤٨.

مسلسل ٦٠ (ص ٢).

نظيرتها في الجانب الإسرائيلي. وكان هناك عدة حلول مقترحة أمام الحكومة المصرية لتدارك ذلك القصور، كان أبرزها (١):

- (١) فتح اعتمادات مالية إضافية لتدبير احتياجات السلاح الجوي.
- (٢) الإلحاح على السلطات البريطانية للوفاء بالاحتياجات المطلوبة، خاصة وقد كان هناك عقد سابق بمبلغ مليون ونصف مليون جنيه منذ سبتمبر ١٩٤٧ لتوريد إمدادات خاصة بالقوات المسلحة لم يتم تنفيذها بواسطة الجانب البريطاني، رغم إيداع الحكومة المصرية لمبلغ ٨٠٠,٠٠٠ جنيه في بنك إنجلترا تحت حساب هذه الاحتياجات.
- (٣) الاتصال الفوري بشركات الأسلحة الأوروبية، وإيفاد النجان علي وجه السرعة بالطائرات للاتفاق مع هذه الشركات على توريد الأسلحة والمعدات، حتى لو أدى ذلك الى التساهل في بعض الاعتبارات، المتعلقة بشروط التعاقد.
- (٤) الاستفادة من مخلفات قوات الحلفاء من الأسلحة والمعدات سواء بمصر أو في الخارج.
- (٥) إرسال المنوبين العسكريين للبحث عن الذخائر وقنابل الطائرات من مخلفات الحلفاء والمحور في الصحراء الغربية.
- (٦) شراء الاحتياجات الصالحة للمجهود الحربي من المصادر المدنية في مصر.
- (٧) استغلال قواعد القانون الدولي في مصادرة العتاد الحربي الذي يمر في الأجواء والمياه المصرية إلى إسرائيل.

ولتنفيذ هذه السياسة، قامت الحكومة المصرية باعتماد مايقارب ٢ مليون - أى أكثر من ضعف ميزانية السلاح الجوي السنوية - لاحتياجات هذا السلاح (٢). كما قابل كل من الملك فاروق ورئيس وزرائه السفير البريطاني خلال الأسبوع الثالث من مايو ١٩٤٨، وقدم له قائمتين متشابهتين لاحتياجات القوات المسلحة من الأسلحة والعتاد. وطلب النقراشى من

(١) بكر، الجيش المصرى وحرب فلسطين، ص ٨١ - وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٩٨، ملف وزارة الحربية والبحرية - مكتب الوزير، تقرير عن أعمال لجنة الاحتياجات خلال حملة فلسطين - محمد حسنين هيكل، ملفات السويس (ط١): القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦، ص ٨٧.

(٢) المتحف الحربى، ميزانية النولة المصرية ١٩٥١ - ١٩٥٢، وزارة الدفاع الوطنى، مقارنة الاعتمادات السلاح الجوى الملكى، ١٩٤٨.

السفير البريطاني أن يتولى الموضوع على جانب السرعة مع الحكومة البريطانية، موضحاً أنه يمكن توريد تلك الاحتياجات من المستودعات البريطانية بالشرق الأوسط.

وطبقاً لما أورده السفير البريطاني في برقيته إلى وزارة الخارجية البريطانية في التاسع عشر من مايو ١٩٤٨، فقد «استند رئيس الوزراء في طلبه إلى الاعتقاد بأن أى دولة صهيونية من شأنها أن تكون ذات طبيعة شيوعية قوية إن لم يكن طبيعة شيوعية كاملة، وأعرب عن أمله في أن تقوم حكومة صاحب الجلالة بالتالي، باعتبار مصر والدول العربية الأخرى رائدة في المطالبة بالوقوف ضد رأس الحربة الشيوعية في الشرق الأوسط، وأن تكون على استعداد للتعاون على هذا الأساس»^(١).

وقد ذهب النقراشى في إلحاحه على طلب السلاح من بريطانيا إلى القبول بمخاطرة رفع الولايات المتحدة حظر توريد السلاح إلى إسرائيل، فيما لو قامت بريطانيا بتلبية مطالب السلاح المصرية^(٢). فقد كان يرى أن «أى تدفق جديد للأسلحة من أمريكا إلى الصهيونيين بعد رفع الحظر من شأنه أن يستغرق بعض الوقت، وهو راغب في إنهاء المسألة الفلسطينية أولاً»^(٣).

ورغم تزكية السفير البريطاني لمطالب التسليح المصرية. وإعلان وزارة الخارجية البريطانية أنها ستقوم بإمداد شرق الأردن ومصر والعراق بالأسلحة - طبقاً لمعاهداتها مع هذه الدول «مالم تقرر الأمم المتحدة أن هذا العمل غير مشروع»^(٤). إلا أن الحكومة المصرية لم تحظ بذلك التعاون الرسمى البريطاني بالشكل الذى كانت تسعى إليه. فبعد أسبوعين من تدخل الجيوش العربية في فلسطين أعلنت بريطانيا في الأمم المتحدة عن موافقتها على حظر شحنات السلاح إلى الدول المشتركة في الحرب، بل وحثت الولايات المتحدة على عدم رفع ذلك الحظر استجابةً للضغوط الإسرائيلية. ومن ثم، أصدرت وزارة الطيران أوامرها في الأول من يونيو

(١) هيكل، ملفات السويس، ص ٦٥٠.

(٢) كانت الولايات المتحدة قد فرضت حظراً على شحنات السلاح إلى الشرق الأوسط قبل بدء الحرب المعلنة في فلسطين، وسرعان ما انضمت إليها بريطانيا بعد أسبوعين من تدخل الجيوش العربية في فلسطين. - عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ٩٧ ، ١٤٥.

(٣) هيكل، ملفات السويس، ص ٦٥٠ - ٦٥١.

(٤) نفس المرجع، ص ٦٥١.

إلى القيادة الجوية البريطانية في البحر المتوسط والشرق الأوسط بالتحفظ على شحنة بحرية تشمل بعض المعدات وقطع الغيار والذخائر كانت مُرسلة إلى السلاح الجوي المصرى^(١).

وكان كل ماحظيت مصر به من تعاون الجانب البريطانى، تم بشكل شخصى وبصفة غير رسمية من بعض العسكريين والمدنيين البريطانيين المسئولين عن المخلفات البريطانية فى مصر والخارج، والذين غلبوا مصالحهم الشخصية على الالتزام الحرفى بتعليمات حكوماتهم. فضلا عن أن الكثيرين من العسكريين البريطانيين فى الشرق الأوسط، كانوا يشعرون بالغضب تجاه الإسرائيليين، نتيجة لأعمال الإرهاب والقتل والجلد التى تعرض لها بعض العسكريين البريطانيين فى فلسطين على أيدي المنظمات الصهيونية قبل نهاية الانتداب^(٢).

ولتنفيذ السياسة الخاصة بدعم تسليح القوات المسلحة المصرية، أصدر وزير الدفاع الوطنى فى ١٢ مايو — أى قبل يومين فقط من دخول الجيش المصرى فلسطين — قراره رقم ١٢٠ لعام ١٩٤٨، والذى يقضى بإنشاء لجنة احتياجات القوات المسلحة، التى كان لها مطلق التصرف فى عقد الصفقات والاستيلاء على الأصناف اللازمة للمجهود الحربى. وقد كُلفت تلك اللجنة ببحث كافة أمور احتياجات القوات المسلحة، واختيار أنسب الوسائل للحصول على تلك الاحتياجات سواء من الأسواق المحلية أو الخارجية^(٣).

ويوضح تقرير هذه اللجنة عن أعمالها طوال الحرب، المصاعب التى لاقتها أثناء تنفيذها لمهامها، والتى كان أبرزها^(٤):

(١) ضغط عامل الوقت، فقد جاء تشكيل اللجنة عشية بدء الحرب المعلنة. ومن ثم، كان على اللجنة تدبير الاحتياجات المطلوبة للحرب أثناء العمليات، وليس قبلها كما يقضى التخطيط السليم للحرب.

(١) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٤٥.

Air 20/ 6906, R975, H.Q.MED.M.E. to the Air Ministry, top secret tel., No.Ox.707, 8.6.1948. - Ibid, Air

Ministry to H.Q.MED.M.E., top secret tel., No.HS.83, 9.6.1948.

(ملحقى ٢٤، ٢٥)

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٩٨، تقرير أعمال لجنة الاحتياجات من ٥.٦.١١.١٥.

(٣) نفس المرجع، ص ٢ - ٥.

(٢) الحظر الذي فرض علي تصدير السلاح إلى الدول المتورطة في الحرب وخاصة من جانب بريطانيا والولايات المتحدة، مما دفع اللجنة إلى أعمال التحايل والتهرب لتخطى قرار الحظر.

(٣) محاولات إسرائيل عرقلة نشاط اللجنة، معتمدة في ذلك على المنظمات الصهيونية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

(٤) اختلاف أعيرة الأسلحة والذخائر البريطانية وقطع غيارها المستخدمه في القوات المسلحة المصرية عن مثيلاتها في أوروبا والولايات المتحدة، دفع اللجنة إلى تصنيع بعض هذه الذخائر في إيطاليا بصفة سرية.

(٥) تشدد بعض الدول في تأييد النولة الصهيونية كالولايات المتحدة وفرنسا وهولندا وبلجيكا، حرم اللجنة من هذه الأسواق، باستثناء بعض الاحتياجات التي حصلت عليها اللجنة عن طريق أطراف أخرى كبطاريات الطائرات وأجهزة اللاسلكي. وقد وجدت اللجنة أن التعامل مع الكتلة الشرقية محفوف بالمخاطر، في ظل التأييد السوفيتي الكبير لقيام الدولة الصهيونية. إلا أنها استغلت عروض الكتلة الشرقية في التأثير على المصادر البريطانية للحصول على الاحتياجات المطلوبة من الأسلحة والذخائر.

أما عن إمداد السلاح الجوي بالطائرات، فيوضح تقرير لجنة الاحتياجات أنه قد «بدأت الحملة (في فلسطين) والسلاح الجوي في حالة نقص شديد في جميع الأقسام والأسراب، لامتكنه من الاستمرار في العمليات الحربية التي أُوكلت إليه، حيث كانت الطائرات في حاجة كبيرة إلى الإصلاح وينقصها الكثير من قطع الغيار»^(١). ونظراً للحظر القائم، فقد وجدت اللجنة أن عليها بذل الجهد للحصول على حاجة السلاح الجوي محليا من الطيران البريطاني والمخلفات الإنجليزية والأمريكية في مصر والخارج.

«ولما كانت شركة كوك قد تعاقدت مع الطيران البريطاني على شراء مخلفاته والفائض من مخازنة لأغراض صناعية، فقد أمكن - بوسائل اللجنة الخاصة وطريق التفاهم الشخصي - الحصول على موافقة المسئولين بهذه الشركة على وضع مخازنها الملحقة بالطائرات (المطارات) البريطانية تحت تصرف اللجنة. وقد أتاح لنا هذا الاتفاق الحصول على الكثير من قطع الغيار

(١) نفس المرجع، ص ٥.

وبعض الطائرات القابلة للإصلاح، سواء من المخلفات أو من الطائرات (المطارات) البريطانية مستفيدين في ذلك بوجود مخازن شركة كوك في نطاقها، وإلى هذه المعاونه يمكن أن نقول إن السلاح قد زادت قوته من ١٥ طائرة إلى ٥١ طائرة مقاتلة من طراز سبيتيفير»^(١).

إلا أن هذه الزيادة في قوة المقاتلات والمقاتلات القاذفة من طراز سبيتيفير بدأت تدريجياً قرب نهاية فترة القتال الأولى في الأسبوع الثاني من يونيو خلال فترة الهدنة الثانية. حيث تسجل يوميات طائرات السلاح الجوي الملكي المصري زيادة خمس طائرات «سبيتيفير ٩» في الحادي عشر من يونيو عما كانت عليه في السادس من الشهر نفسه. ثم تزداد سبع طائرات أخرى اعتباراً من الثالث عشر من يوليو خلال فترة القتال الثانية وحتى نهاية تلك المرحلة من الحرب في الثامن عشر من يوليو. كما تزداد طائرات «سبيتيفير ٥» في الثالث عشر من يوليو بمقدار ست طائرات عما كانت عليه في الحادي عشر من يونيو، بالإضافة إلى استعواض خسائر هذه المرحلة من الحرب^(٢).

ولما كانت الطائرات الكاملة التي أضيفت إلى قوة السلاح الجوي من طراز «سبيتيفير» بنوعية حوالي عشرين طائرة^(٣)، فإن الأرجح أن باقى الزيادة في هذا الطراز (١٦ طائرة)، - التي أشار إليها تقرير لجنة الاحتياجات - تعود إلى ماقرته اللجنة من قطع الغيار، التي سمحت بإعادة تشغيل هذا العدد من الطائرات من مخلفات كل من السلاح الجوي والقوات الجوية البريطانية في مصر. إلا أنه حتى نهاية المرحلة الثانية كان هناك عشر طائرات منها لم تجهز بعد^(٤).

أما قاذفات القنابل فقد تعاقبت لجنة الاحتياجات على شراء تسع طائرات «سترنج Sterling» ذات الأربعة محركات من مخلفات الحرب في أوروبا. إلا أنه لم يصل منها سوى طائرة واحدة حتى الرابع والعشرين من يوليو ١٩٤٨^(٥).

(١) نفس المرجع، ص ٥ - ٦.

(٢) وزارة الدفاع، وثائق حرب ٤٨، ملف ١٣٨، يوميات الطائرات من ٦ يونيو إلى ١٨ يوليو ١٩٤٨.

(٣) بكر، الجيش المصري وحرب فلسطين، ص ٩٦.

(٤) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١، ملف ١ - ٢٦ / ج / ١٢ مؤتمرات، محضر مؤتمر برئاسة الجيش، ٢٤ يوليو

١٩٤٨، ص ٤.

(٥) نفس المرجع، ص ٧.

وبينما نجحت جهود اللجنة في تزويد السلاح الجوي بأربع طائرات نقل من طراز داكوتا عن طريق أوامر الاستيلاء داخل القطر، بالإضافة إلى ست طائرات كومانو من المخلفات الأمريكية في مطار «باينفيلد» (مطار القاهرة الدولي الآن)، إلا أنه حتى الرابع والعشرين من يوليو لم يكن تم تجهيز أكثر من أربع طائرات «داكوتا» لقذف القنابل وطائرتين «كومانو» لأعمال النقل (١).

وتوضح يوميات قوة الطائرات للسلاح الجوي أن متوسط قوة المقاتلات والمقاتلات القاذفة المصرية التي كانت مخصصة لمسرح عمليات فلسطين لم تكن تزيد عن اثنتي عشرة طائرة خلال شهر مايو ١٩٤٨، وست عشرة طائرة في شهر يونيو، وخمس وعشرين طائرة خلال شهر يوليو (٢). وباستثناء طائرة واحدة من طراز «فيوري Fury» – يحتمل أن تكون عراقية – وطائرتين من طراز لايسندر، كانت باقى قوة المقاتلات القاذفة في الجبهة من طراز سبيتيفير.

أما متوسط عدد طائرات النقل من طراز «داكوتا» التي جُهزت للعمل كقاذفات فلم تزد عن ثلاث طائرات طوال المرحلة الثانية من الحرب، بينما بلغ متوسط عدد الطائرات المخصصة لمهام النقل طوال هذه المرحلة حوالي عشر طائرات تشمل (٤ - ٥ داكوتا و ٤ دف و ٢ كومانو) (٣).

ويوضح الجدول رقم (٤) التغييرات التي طرأت على القوة القتالية لطائرات السلاح الجوي خلال المرحلة الثانية من الحرب (١٥ مايو - ١٨ يوليو).

أما عن الذخائر، فإن تقرير لجنة الاحتياجات يوضح أن مخازن الذخيرة والقنابل بالسلاح الجوي كانت تعاني نقصاً شديداً، وقد «وُفقت اللجنة في العثور على كميات كبيرة من القنابل مختلفة الأنواع من الصحراء الغربية، كانت مخزنة بواسطة القوات المحاربة في الحرب الماضية (الحرب العالمية الثانية).

(١) نفس المرجع، ص ٦ - ٧.

(٢) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٣٨، يوميات طائرات السلاح الجوي، ١٥ مايو - ١٨ يوليو.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

وقد استكملت اللجنة هذه القنابل بواسطة التشغيل الصناعي وصارت صالحة^(١). وطبقاً لتقرير لجنة الاحتياجات فقد «سُلمت إلى السلاح الجوي حوالى ٨٠٠ طن من القنابل الثقيلة والمتوسطة والحارقة إنجليزية وألمانية وإيطالية» وبلغ عددها ١٧٢٦٧ قنبلة مختلفة^(٢).

جدول رقم (٤)(٣)

ملاحظات	القوة فى ١٨ يوليو	القوة فى ٧ يوليو	القوة فى ١١ يونيو	القوة فى ١٥ مايو	طراز الطائرات
مقاتلات ومقاتلات قاذفة	٢٤	١٦	١٨	٢٠	سبيتفير ٩
مقاتلات ومقاتلات قاذفه	١٤	١٤	٩	٨	سبيتفير ٥
استطلاع	٢	٢	٢	٢	لايسندر
مقاتلات/ رصد الطقس	٥	٥	٢	٤	هاريكين
نقل/ قاذفات	٩	٤	٧	٨	داكوتا
نقل	٥	٥	٤	٤	دق
نقل وتدريب	-	-	-	٢	أنسون
نقل	٦	٣	٢	-	كوماننو
مقاتلات قاذفة	١	١	١	-	فيورى
كان متوسط نسبة الصلاحية حوالى ٦٠٪	٦٦	٥٠	٤٦	٤٨	المجموع

٢ - تدعيم القوة البشرية للسلاح الجوى المصرى:

توضح جداول القوة الشهرية للقوات المسلحة المصرية خلال المرحلة الثانية من الحرب (١٥)

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظلة رقم ٩٨، تقرير لجنة الاحتياجات من ١٥.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان. تمثل الأرقام المشار إليها جملة ما سلمته اللجنة إلى السلاح الجوى خلال المرحلتين الثانية والثالثة من الحرب حتى هتنة رودس.

(٣) نفس المرجع، يوميات الطائرات فى ١٥ مايو، ١١ يونيو، ٧ يوليو، ١٨ يوليو.

مايو - ١٨ يوليو) أن القوة البشرية للسلاح الجوي المصري تناقصت بدلا من أن تتزايد نتيجة لإتمام التعبئة الحرب. فبينما كانت تلك القوة ٢٠٢ ضابط و ٢٩٨٧ من ضباط الصف والجنود خلال شهر مايو فإنها تناقصت بمقدار ثلاثة ضباط وخمسة جنود في شهر يونيو. إلا أنه في شهر يوليو بقي عدد الضباط بون زيادة أو نقصان بينما زاد عدد ضباط الصف والجنود حتى وصلوا إلى ٣٥١٦ فرد^(١).

أما عدد طياري السلاح الجوي ضمن القوة البشرية السابقة فلم يطراً عليه أي زيادة خلال المرحلة الثانية من الحرب، بل تناقص العدد بقدر خسائر هذه المرحلة (٥ قتلى وثلاثة جرحى)^(٢).

٣ - إعادة تنظيم وتشكيل القوة الجوية المصرية:

يوضح تقدير الموقف الذي أجرته رئاسة الجيش خلال شهر يوليو، أن القوة القتالية للسلاح الجوي - إذا استبعدنا طائرات التدريب غير المسلحة بمدرسة تدريب الطيران - كانت تتكون من أربعة أسراب كما يلي^(٣):

(١) ٢ سراب مقاتل من طراز سيبتيفير، قوة كل منها ١٦ طائرة (١٢ طائرة قوة عاملة ، ٤ طائرات احتياطية).

(٢) سراب مواصلات مختلط، مكون ١٢ طائرة من طرازى داكوتا وكومانو، منها ثلاث طائرات داكوتا مجهزة لقذف القنابل.

(٣) سراب مواصلات خفيفة، مكون من خمس طائرات دث وطائرة بيتش كرافت.

ويبدو أن دمج أسراب القتال الثلاثة - التي كانت موجودة قبل بدء الحرب - في سربين خلال المرحلة الثانية، يرجع إلى الرغبة في استكمال قوة هذه الأسراب بعد تدعيم طائراتها كما رأينا فضلا عن الخسائر التي لحقتها والتي سنتعرض لها في حينها.

(١) شكيب، المرجع إليه ليسه، ص ٢٦٦، ١٥٢.

(٢) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٠٨، تقرير عن عمليات القوة الجوية التكتيكية بفلسطين، ١٥ مايو - ١٨ يوليو ١٩٤٨، ملحق أ، مسلسل ٣٢.

(٣) وزارة الدفاع (مكتب المشير) وحافظة رقم ٣، ملف ١ - ٢٦ / س ج / ٢٢ (البيان العام)، ج ١.

وطبقاً لما جاء في وثائق حرب فلسطين ومراجع وزارة الدفاع المصرية عن تلك الحرب، فإنه يمكن أن نستخلص أن القوة الجوية المصرية - خلال تلك الحرب - شكّلت في ثلاث مجموعات رئيسية كما يلي:

(١) القوة الجوية التكتيكية، وتشمل عناصر المقاتلات والمقاتلات القاذفة والاستطلاع المتمركزة في العريش، ويقودها قائد القوة الجوية التكتيكية الذي يعمل في تعاون وثيق مع قائد القوات المصرية في فلسطين.

(٢) القوة الجوية الاستراتيجية، وتشمل عناصر النقل المجهزة كقاذفات وطائرات الاستطلاع المتمركزة في القاهرة، وتسيطر عليها إدارة العمليات الجوية من القاهرة، وتعمل هذه القوة بالتعاون مع القوة الجوية التكتيكية في الجبهة.

(٣) الاحتياطي، ويمثل باقى القوة القتالية من طائرات النقل والمواصلات، فضلاً عن المقاتلات المتمركزة في القاهرة لأغراض الدفاع الجوى والتدريب على القتال، والرصد الجوى للطقس.

ويوضح الجدول التالى عدد وطراز ومهام وتمركز طائرات القوة الجوية المصرية طبقاً لتشكيلها السابق خلال المرحلة الثانية من الحرب.

جدول رقم (٥) (١)

الإجمالي		حلوان (تدريب)		ألماظة (عمليات - تدريب)		العريش (عمليات)		المهام والطراز
١٨ يوليو	١٥ مايو	العدد والتاريخ		العدد والتاريخ		العدد والتاريخ		
		١٨ يوليو	١٥ مايو	١٨ يوليو	١٥ مايو	١٨ يوليو	١٥ مايو	
								المقاتلات:
-	١١	-	٤	-	٣		٤	سبتمبر ٩
٥	-	٣	-	٤	-	٢	-	سبتمبر ٥
٤	٤	-	-		٤	-	-	هاركين
								المقاتلات القاذفة:
٢٤	٩	٢	١	٧	-	١٤	٨	سبتمبر ٩
٩	٨	-	-	-	٨	٩	-	سبتمبر ٥
١	-	-	-	-	-	١	-	فيوري
								الاستطلاع:
٢	٢	-	-	-	-	٢	٢	لايسندر
								نقل مجهزه
								كقاذفات:
٣	٤	-	-	٢	٤	١	-	داكوتا
٢	-	-	-	٢	-	-	-	كوماننو
٢	-	-	-	١	-	١	-	بيتشن كرافت
								نقل ومواصلات:
٥	٤	-	-	٥	٤	-	-	داكوتا
٤	-	-	-	٤	-	-	-	كوماننو
٥	٤	-	-	٥	٤	-	-	دق
-	٢	-	-	٢	٢	-	-	أنسن
٦٦	٤٨	٦	٥	٣٠	٢٩	٣٠	١٤	الإجمالي

ملاحظات:

(١) كان متوسط نسبة الصلاحية خلال المرحلة الثانية حوالي ٦٠٪ من إجمالي الطائرات.

(٢) كان هناك حوالي ٢٥٪ من عدد الطائرات بورش ألماظة تحت الإصلاح والتجهيز أغلب الوقت.

(١) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٣٨، يوميات طائرات السلاح الجوي، الفترة من ١٥ مايو حتى ١٨ يوليو ١٩٤٨.

من الجدول السابق، نرى أن تمركز القوة الجوية طوال المرحلة الثانية من الحرب كان موزعاً على ثلاثة مطارات، هي ألماتة وحلوان ثم العريش. إلا أن الأخير، كان هو المطار الوحيد الذى يسمح مكانه باستخدام المقاتلات والمقاتلات القاذفة فى اتجاه فلسطين، نتيجة لقصر مدى هذه الأنواع مقارنة بطائرات النقل والقاذفات. ومن ثم، تمركزت فيه طائرات القوة الجوية التكتيكية نون أن يتوفر لها أى. مطارات تبادلية أخرى فى سيناء. وهو ما كان يمثل نقطة ضعف قاتلة فى تجهيز مسرح العمليات فى الاتجاه الاستراتيجى الشمالى الشرقى، أدت الى فقد السيطرة الجوية المصرية فى المرحلة الأخيرة من الحرب.

ثالثاً: أثر السياسة الإسرائيلية على تطور بناء القوة الجوية خلال المرحلة الثانية:

١ - دعم تسليح القوة الجوية الإسرائيلية:

فى اليوم التالى لدخول القوات العربية فلسطين (١٦ مايو)، عقدت الحكومة الإسرائيلية المؤقتة اجتماعها الأول بعد إعلان الدولة. وقدم بن جوربون - رئيس مجلس الوزراء (بصفته وزيراً للدفاع) - تقريراً عن الموقف فى الجبهات المختلفة والجهود المبذولة لتدعيم القوة الجوية بقوله:

«... لنا ثلاثون طائرة فى الخارج، لكن نقلها إلى إسرائيل بالغ الصعوبة، فهى لا تستطيع الطيران، دون توقف من الأماكن الموجودة فيها حالياً. ثم أننا لانضمن ما إذا كان سيسمح لها بالهبوط والتزود بالوقود على الطريق، والحاجة ماسة لهذه الطائرات، حيث إن المصريين يحاولون قصف المطارات التى نسيطر عليها، ولدينا طائرات صغيرة نستخدمها لإمداد المستعمرات المحاصرة. وقد أبرمنا حتى الآن اتفاقيات فى أوروبا لشراء أسلحة قيمتها ١٩ مليوناً من الدولارات، دفعنا من هذه القيمة بالفعل ١٥ مليوناً من الدولارات. لقد بدأنا الشراء بعد اجتماع اللجنة الصهيونية التنفيذية فى باريس فى شهر أغسطس ١٩٤٦. ونحن الآن فى

حاجة إلى مبالغ كبيرة لتمويل المشتريات. ومن ثم، فإنه من الضروري أن نوفد «جولدا مائير» إلى أمريكا على الفور لجمع الاعتمادات اللازمة»^(١).

وتشير المصادر الإسرائيلية إلى أثر التفوق الجوي المصرى مع بداية الحرب المعلنة على تدعيم القوة الجوية الإسرائيلية. فطبقا لرواية كاجان، فإن إسرائيل قد تأكد لديها فى الخامس عشر من مايو أنها تواجه خصما قويا من الناحية الجوية «فمصر لديها ٤٠ طائرة مقاتلة وأربع طائرات نقل...»^(٢). ولما كانت المقاتلات والمقاتلات القاذفة والقاذفات بالإضافة إلى الأسلحة الثقيلة التى تم شراؤها لم يصل أغلبها إلى إسرائيل عند بدء الحرب المعلنة، فقد كان مصير الدولة اليهودية يتوقف على وصول تلك الأسلحة والطائرات فى الوقت المناسب. وقد سأل «بن جوريون» رئيس عملياته «إيجال يادين» فى السابع عشر من مايو «عما إذا كان فى استطاعتنا أن نحارب أسبوعين آخرين حتى نون أسلحة إضافية من الخارج»^(٣). إلا أن يادين كان يشك فى ذلك. كما أن بعض قادته كانوا يشكون فى إمكانية الصمود، «مالم نحصل على مزيد من الطائرات خلال أسبوعين اثنين»^(٤).

ومن ثم، رأى بن جوريون العمل على سرعة وصول الأسلحة والطائرات التى لم يتم شحنها بعد، مع استمرار تدعيم القوة الجوية. وكان يرى أن ذلك التدعيم يتحقق بتطوير القوة الجوية وتنمية قدراتها «بقاذفات قنابل ثنائية المحرك ومقاتلات ذات محرك واحد ومدافع ومعدات أخرى»^(٥).

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ١، ص ٢٤١ - ٢٤٢. - جمعت جولدا مائير لإسرائيل مايزيد عن ٥٠ مليون دولار خلال جواتها المشار إليها فى الولايات المتحدة الأمريكية.

Meir, op. cit., pp. 191 - 192

Kagan, op. cit., p. 27.

(٢)

(٣) بن جوريون، المرجع المشار إليه، ص ٢٧٧.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

(٥) نفس المرجع، ص ٢٨٢.

وعلى ذلك، تم توقيع العقد الثاني مع الحكومة التشكيلية لشراء خمس عشرة طائرة أخرى من طراز مسرشميت فى اليوم نفسه الذى غادرت فيه تشيكوسلوفاكيا (٢٠ مايو) أولى طائرات الصفقة الأولى من نفس الطراز، محمولة داخل طائرة نقل كبيرة من طراز «دى سى -٤ DC (سكاي ماستر)»، وبرفقتها أوائل الطيارين الذين تم تدريبهم عليها. «ومن ذلك الوقت، تم إنشاء جسر جوى كخدمة منتظمة يعمل بين تشيكوسلوفاكيا وإسرائيل. وكان يقلع كل يوم من «زبرا»^(١) طائرة أو طائرتان تحمل إلينا الأسلحة والطائرات»^(٢). كما صدق بن جوريون فى ذلك الوقت على شراء ثلاثين طائرة مسرشميت، بالإضافة إلى الصفقتين السابقتين، فضلا عن ثلاثين طائرة مقاتلة من طراز «سبيتفير» وعشر مقاتلات قاذفة ذات محركين من طراز «موسكيتو Mosquito» من تشيكوسلوفاكيا^(٣). وقد وصلت هذه الطائرات فعلا إلى إسرائيل خلال الشهور التالية.

ولم تكن الطائرات السابقة من المقاتلات والمقاتلات القاذفة كافية فى نظر المسئولين الإسرائيليين. «فالمسرحميت سمحت لنا بالرد من خلال القتال الجوى، إلا أن مداها قصير، ولا يمكن استخدامها فى العمليات الهجومية. إن القوة الجوية المؤسسة على المقاتلات فقط، مصيرها الفشل. إننا إذا أردنا كسب الحرب، فإن علينا أن نمتلك قاذفات حتى نكون قادرين على قصف مطارات العدو، لتدمير طائراته على الأرض، وقصف مدنه عند الضرورة... فقبلت على علي دمشق أو القاهرة، فإنها - بالتأكيد - ستمهد الطريق إلى النصر أكثر من أى نجاحات عسكرية محلية. فسلح الحرب النفسية كان حيويا دائما»^(٤).

ومن ثم، كانت القاذفات الأمريكية من طراز «بى - ٢٥ B-25»، «أيه - ٢٠ A-20»، و«بى - ١٧ B-17» والمقاتلات القاذفة البريطانية ذات المحركين من طرازى «بوفيتير Beaufighter» و«موسكيتو» هدف القيادة الإسرائيلية لتزويد قوتها الجوية بما يلزمها من هذه الطرازات^(٥).

(١) الاسم الكودى للقاعدة الإسرائيلية التى وافقت تشيكوسلوفاكيا على إقامتها على أراضيها لتجميع الأسلحة والطائرات وإرسالها إلى إسرائيل.

(٢) Kagan, op. cit., p. 72, 76.

(٣) بن جوريون، المرجع المشار إليه، ص ٢٨٨ - ٢٨٩، ٢١٤.

(٤) Kagan, op. cit., p. 97.

(٥) Idem

كلّلت الجهود الإسرائيلية في الولايات المتحدة بالنجاح في شراء أربع قاذفات قنابل من مخلفات الحرب العالمية الثانية طراز «بي - ١٧» - ذات الأربعة محركات والتي تصل حمولتها إلى أكثر من ثلاثة أطنان من القنابل - تحت ستار شركة وهمية. وطبقاً لرواية كاجان، فإنه لم يصل إلى إسرائيل قبل انتهاء الحرب سوى ثلاث قاذفات من هذا الطراز، تحدد لرحيلها من الولايات المتحدة ليلة ١٢ يونيو. وكان على هذه الطائرات أن تتجه إلى قاعدة الشحن والتجميع الإسرائيلية في تشيكوسلوفاكيا لتحميلها بالقنابل قبل ذهابها إلى إسرائيل^(١).

ولم تكن الجهود الإسرائيلية في بريطانيا أقل حظاً منها في الولايات المتحدة. فقد أُخبر «زوركبرج» - أحد المندوبين الإسرائيليين في بريطانيا - «بن جوربون» أنه يستطيع الحصول على طائرات موسكيتو مجهزة أكمل تجهيز بثمن قدره ٣٥,٠٠٠ جنيه استرليني للطائرتين، على أن يتم الدفع في إنجلترا، كما يستطيع أن يحصل على طائرات سبيتفير جديدة ومجهزة أتم تجهيز نظير مبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه استرليني للطائرة الواحدة^(٢). وطبقاً لما أشار إليه بن جوربون في يومياته في الثالث عشر من يونيو، «أبلغته أن يشتري الطائرات، سندبر الثمن في إنجلترا وسيقدم له شؤون الباقي»^(٣). وطبقاً للمصادر الغربية، فقد وصل إلى إسرائيل طائرة «موسكيتو» من الاثنتين اللتين تم شراؤهما من إنجلترا قبل الهدنة الأولى، بينما تحطمت الثانية وهي في طريقها إلى إسرائيل خلال شهر يوليو^(٤).

كما نجح نفس المندوب الإسرائيلي في أن يشتري من بريطانيا ثلاث طائرات نقل ذات محركين مجهزة كقاذفات، بالإضافة إلى ست طائرات مقاتلات قاذفة من طراز «بوفيتير» تحت ستار شركة وهمية. وقد وصلت الطائرات الأولى وخمس من الأخيرة إلى إسرائيل، بعد أن تحطمت السادسة في إنجلترا^(٥).

ورغم كل القصور الذي كان قائماً في الموقف العسكري العربي في فترة القتال الأولى (١٥ مايو - ١٠ يونيو)، فقد كانت تلك الأسابيع هي فترة المد العسكري العربي والتقدم بنجاح على

Ibid., p. 98 - 100.

(١)

(٢) بن جوربون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ١، ص ٢٠٠.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

Gunston, op. cit., p. 54.

(٤)

Ibid, pp. 367 - 37, 44 - 45.

(٥)

كافة الجبهات وعلى حد تعبير بن جوريون، «كان شهر المعارك - ابتداءً من الغزو العربي للإقليم إلى الهدنة الأولى يوم ١١ يونيو ١٩٤٨ - أشق وأخطر فترة في حرب الاستقلال، فقد احتفظ العرب بالمبادأة معظم الوقت. ولم تكن العمليات التي بدأناها موفقة دائماً»^(١). وقد «تمتع المصريون بالسيطرة الجوية إلى وقت الهدنة الأولى»^(٢). «وكانت هناك فرصة طيبة أمام جيوش الدول العربية لتوقع الهزيمة بقوات الهجناه...»^(٣).

وقد أدى هذا الموقف العسكري المتدهور إلى تفكير الحكومة الإسرائيلية في ضرورة إيقاف ذلك المد العربي والتقاط الأنفاس، حتى تصل الأسلحة والطائرات التي تم شراؤها قبل وخلال تلك المرحلة من الحرب، والتي بدأت تتدفق فعلاً إلى إسرائيل. ولم يكن هناك مخرج أمام إسرائيل لوقف ذلك المد سوى قبول الهدنة، التي كان مجلس الأمن يحاول فرضها على طرفي الصراع.

وبعد أحد عشر يوماً فقط من تدخل الجيوش العربية (٢٦ مايو) استطلع بن جوريون رأى هيئة الأركان الإسرائيلية فيما إذا كان عقد الهدنة في صالح إسرائيل، وقد اجتمعت هيئة الأركان على أن الهدنة ستكون في صالحها^(٤).

وفي اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلي في الرابع من يونيو - لمناقشة مقترحات الهدنة التي قدمها الوسيط النولي برنابوت - أكد بن جوريون أن القادة العسكريين الإسرائيليين كلهم يؤيدون قيام الهدنة، حتى يمكن تحسين الموقف الإسرائيلي خلالها. إلا أنه سوف يرفض الحظر على شحنات الأسلحة، مؤكداً تأثير الهدنة المقترحة على موقف التسليح. إذ «إن أربعة أسابيع (فترة الهدنة المقترحة) يمكن أن تكون حاسمة بالنسبة لنا. لقد بعث أحد مندوبينا، الذي أرسل إلينا سفينة محملة بالأسلحة، كي نعمل على تأجيل الهدنة»^(٥).

وفي اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلي في السادس عشر من يونيو - بعد أسبوع من بداية الهدنة الأولى - أكد على أهمية النصر إذا ما بدأت الحرب مرة أخرى «فلسوف تكون بالنسبة لنا مسألة حياة أو موت ولن تكون كذلك بالنسبة لأعدائنا....

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ١، ص ٢٥٧.

(٢) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ٢، ص ١٥.

(٣) نفس المرجع، ص ١٤.

(٤) نفس المرجع، ص ٢١٦ - ٢١٩.

(٥) نفس المرجع، ص ٢٢٠ - ٢٢١.

«ستكون الهدنة ذات قيمة بالنسبة لنا إذا امتدت شهرين اثنين، فإننا لانستطيع أن نحقق الكثير في شهر واحد»^(١).

وعندما وافق الطرفان - العربي والإسرائيلي - فى نهاية الأمر على هدنة مدتها أربعة أسابيع^(٢)، بدأ الموقف يتحول تدريجياً فى صالح إسرائيل، حيث نجحت القيادة الإسرائيلية فى استغلال هذه الهدنة لتدعيم قواتها المسلحة بأكثر مما فعلت القيادة المصرية، والتي بدأت جهودها فى هذا الشأن عشية بدء الحرب المعلنة، متأخرة عن جهود التسليح الإسرائيلى بشهور عديدة. وقد عبّر وزير الدفاع المصرى عن ذلك بقوله: «من المسلّم أن الصهيونيين استفادوا كثيراً من الهدنة وقد ظهر ذلك جلياً فى قواتهم التى كانت تقاتل بعد الهدنة. أما موقفنا فى مدة الهدنة، فقد استفدنا قليلاً بالنسبة لموقف الصهيونيين»^(٣).

٣ - تدعيم القوة البشرية للسلاح الجوى الإسرائيلى:

على عكس القوة الجوية المصرية التى لم تزد قوتها من الضباط خلال المرحلة الثانية من الحرب، بل ونقصت قوتها من الطيارين - بقدر خسائرها السابقة - فإن القوة البشرية للسلاح الجوى الإسرائيلى زادت فى تلك المرحلة زيادة كبيرة. فجهود الحكومة الإسرائيلية لم تقتصر على تدعيم تسليح قوتها الجوية، بل تعدى ذلك إلى تدعيمها بالقوة البشرية المنتقاة من الطيارين والفنيين، سواء كانوا من اليهود المجندين فى الخارج أو المتطوعين والمرتزة الأجانب، الذين بدأت تتزايد كثافة وصولهم إلى إسرائيل بعد بدء الحرب المعلنة حتى وصل عددهم إلى مائة وخمسين طياراً قبل بداية المرحلة الثالثة والأخيرة من الحرب^(٤).

وعلى حد قول بن جوريون: « لقد حصلنا على قوة بشرية من الدرجة الأولى، طيارين متطوعين من جنوب أفريقيا وكندا وبول أخرى فى تلك الفترة»^(٥). وقد بلغ الذين وصلوا من

(١) نفس المرجع، ص ٢٥١.

(٢) قبلت الحكومات العربية الهدنة تحت ضغط بريطانيا والأمم المتحدة وإظهاراً لحسن نيتها.

(٣) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١، مؤتمر برئاسة الجيش يوم ٢٤ يوليو ١٩٤٨، كلمة وزير الدفاع، ص ٢.

(٤) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ١٥٦.

(٥) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ٢، ص ١٥.

جنوب أفريقيا وحدها خلال الهدنة الأولى حوالى سبعين فرداً^(١).

ويصف المرجع الرسمي لحرب ١٩٤٨ تدفق هؤلاء المتطوعين والمرتزة بقوله:

«وفى هذه الأثناء وصل إلى البلد (إسرائيل) كثيرون من متطوعي «ماحل» (المتطوعين من الخارج) من جميع أنحاء العالم، وكان هؤلاء الأشخاص نوى خبرة كبيرة بالعمليات الجوية، وبسرعة بدؤوا العمل كطيارين وفنيين فى سلاح الطيران. وكان لهؤلاء الأنجلو ساكسون فضل كبير فى بلورة سلاح الطيران من الناحيتين العملية والتنظيمية»^(٢).

أما «كاجان» فكان يرى أن هؤلاء الأجانب - مرتزة كانوا أو متطوعين - يتميزون بصفات متباينة. فالطيارون السويديون كانوا فى البداية «غير معنيين بمعرفة أسباب قتالنا أو حتى من نقاتلهم. فقد وقعوا عقدا، وتدفع أجورهم لقيادة طائراتنا... إنهم أدوا أعمالهم ببرود ولكن باحتراف حقيقى.

«وتواجد بيننا أيضا أفراد من جنوب أفريقيا، وفى معظم الحالات، كانوا رجالا قاتلوا فى قوات بلادهم الجوية.

«... لايمكن مقارنة أية مجموعة بالأمريكيين، فكان بينهم متخصصون متطوعين، ومرتزة ومغامرون يسعون وراء أى شىء. لم يكن هناك اثنان متشابهان. وكان لديهم جميعا تقريبا تاريخ مشرف يجعل أكثر المؤلفين خيالا يمتلئ بالغيرة.. البعض كان لديه إيمان راسخ كصهيونى غيور، ونظر آخرون إلى مشاكلنا بلا مبالاه، إلا أن ذلك لم يمنعهم من القتال بحماس من أجل قضيتنا.. وعلى أية حال، فقد كان يمكننا أن نعتمد عليهم كلما تهدد الخطر وجود الشعب اليهودى، وسوف نجدهم دائما مستعدين للقتال فى الخطوط الأمامية.

«وأخيرا كان لدينا إنجليز، يشكلون مجموعة منعزلة تماما، لم يكونوا كثيرين إلا أنهم كانوا نوى فعالية ومهارة عاليتين.

«وبين متطوعينا الذين جاؤا من كل مكان لهذا الغرض، كان الكثير منهم من غير اليهود.

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج١، ص ٤٢٧.

(٢) الأركان الإسرائيلية العامة، تاريخ حرب الاستقلال (حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨)، تعريب أحمد خليفه (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص ٥٦٤.

إني لا أعرف سببا لذلك، إلا أن الأمر كان حقيقيا وبصفة خاصة في قواتنا الجوية»^(١).

٣ - إعادة تنظيم وتشكيل القوة الجوية الإسرائيلية:

بإصدار الحكومة الإسرائيلية المؤقتة لمرسومها رقم ٤ بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٤٨ الخاص بإنشاء جيش الدفاع الإسرائيلي أُطلق على القوة الجوية الإسرائيلية اسم «ال سلاح الجوي الإسرائيلي»، واعتبر أحد الأسلحة الرئيسية التي يتكون منها جيش الدفاع الإسرائيلي - كأحكام البند الأول من ذلك المرسوم - وهي الأسلحة البرية والجوية والبحرية^(٢). وعُين «يسرائيل زفولوفسكي» (عمير) قائداً للسلاح الجوي، وأختير «أهارون ريمز» رئيساً لأركانه^(٣).

ومع تدفق المتطوعين والمرتزة وطائرات القتال والقاذفات، تشكل سرب القتال رقم ١٠١ في الأسبوع الأخير من شهر مايو. وزُوِّد هذا السرب بأولى دفعات طائرات «المسر شميت»، وتمركز في مطار «تل نوف» في بداية الأمر، ثم أعيد تمركزه في «هرتسليا» فيما بعد. وكان أغلب طيارى ذلك السرب من المتطوعين الأمريكيين والكنديين^(٤).

وطبقا لرواية «عيزرا وايزمان» جاء انتقال ذلك السرب من مطار «تل نوف» إلى مطار «هرتسليا» شمال تل أبيب هروباً من قصف الطائرات المصرية التي اكتشفت إقلاع طائرات «مسرشميت» من المطار الأول. ولما كان ذلك المطار يوفر درجة طيبة من الإخفاء لوجوده وسط بيارات البرتقال، فقد كان أكثر من ملائم لتمركز أولى أسراب المقاتلات الإسرائيلية بدلا من مطارات «حاتسور» و«اللد»، و عين شمير» الواقعة تحت النيران المصرية^(٥).

Kagan, op. cit., p. 82.

(١)

(٢) الأركان الإسرائيلية العامة، تاريخ حرب الاستقلال، (حرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٤٨)، ص ٥٦٦.

(٣) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٤٠١.

Rubinstein and Goldman, op. cit., pp. 42 - 44.

(٤) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٣٤٦.

Weizman, op. cit., p. 71.

(٥)

وقد تشكل ذلك السرب بقيادة «مودى ألن» أحد الطيارين الإسرائيليين الثلاثة الوحيدين في ذلك السرب، الذي كان قوامه ستة عشر طياراً وخمس عشرة طائرة، بالإضافة إلى حوالي ثلاثمائة من الفنيين وأفراد الخدمات الأرضية^(١).

ومع تزايد أعداد طائرات النقل من طراز «داكوتا» والمتطوعين من الولايات المتحدة وإنجلترا، تشكل السرب ١٠٣ الذي عمل كقاذفات قنابل فضلاً عن دوره الأصلي في أعمال النقل الجوي. وقد تمركز ذلك السرب في مطار «رامات دافيد» (في المنطقة الشمالية من إسرائيل)، حيث انضمت إليه طائرات الـ «بوفيتير» بعد وصولها من إنجلترا^(٢).

وفي الأول من يوليو، تشكل سرب النقل الجوي من طائرات النقل الثقيل من طراز «كونستليشن» و«كومانو» و«دي. سي. - ٤» (سكاى ماستر)، التي قامت بعمل الجسر الجوي بين القاعدة الإسرائيلية في تشكيبوسلوفاكيا وإسرائيل لنقل الأسلحة والطائرات حتي إغلاق الحكومة التشيكية لتلك القاعدة في أراضيها^(٣).

وفي منتصف يوليو تشكل السرب ٦٩ قاذفات من طائرات بي - ١٧ بمجرد وصولها. وتمركز ذلك السرب أيضا في مطار «رامات دافيد» حيث شكل الأمريكيون كافة الأطقم الجوية والأرضية الخاصة به^(٤).

وقد ساعد إسرائيل على انتشار وحداتها الجوية بطريقة فعالة وجود شبكة ممتازة من المطارات التي خلفتها القوات الجوية البريطانية في فلسطين، مثل «رامات دافيد» في الشمال و«عكير وكاستينا» و«بيت دراس واللد» في الوسط. بالإضافة إلى أراضي الهبوط التي تم تجهيزها داخل المستعمرات وبالقرب منها، والتي كانت تستخدمها طائرات النقل لإمداد المستعمرات وإخلاء الخسائر.

وقد وفّرت تلك القواعد الجوية والمطارات وأراضي الهبوط قاعدة وطيدة لأعمال قتال السلاح

(١) Ibid. pp.72 - 74.

(٢) Rubinstein and Goldman, op. cit., pp.42 - 44 .

(٣) الأركان الإسرائيلية العامة، تاريخ حرب الاستقلال (حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨)، ص ٦١٤.

(٤) Rubinstein and Goldman, op. cit., pp. 29 - 31. ١

يلاحظ هنا تمركز كافة الأسراب حتى المغالبة في المنطقة الشمالية من إسرائيل لتكون بعيدا عن متناول المعارك المصرية.

الجوى الإسرائيلي. ولما كانت قواعد ومطارات المنطقة الشمالية مثل «رامات دافيد» تقع خارج مسئولية القوة الجوية المصرية، فقد كانت الأسراب الإسرائيلية المتمركزة فى هذه المطارات آمنة بعيدا عن متناول القوة الجوية المصرية. خاصة وقد كانت القوي الجوية العراقية والسورية تعاني قصورا فى أسلحتها وذخائرها. وبإستثناء «الفيورى» العراقية التى لم يتيسر لها أى أسلحة أو ذخائر فى العراق، فلم تكن أى من طائراته «الأنسن» أو «الجلاديتور» العتيقة، فضلا عن طائرات التدريب السورية من طراز «هارقارد» نداءً لطائرات القتال الإسرائيلية من طراز «مسرشميت».

رابعاً: انعكاس السياسة المصرية والإسرائيلية على استخدام القوة الجوية للطرفين:

١ - استخدام القوة الجوية المصرية:

اشتملت المرحلة الثانية من الحرب على فترتى قتال الأولى مدتها سبعة وعشرون يوماً (١٥ مايو ١١ يونيو)، والثانية مدتها عشرة أيام (٨ - ١٨ يوليو) يفصل بينهما حوالى شهر من الهدنة.

وفى فترة القتال الأولى كانت القوات العربية تمسك بزمام المبادرة الاستراتيجية رغم كل قصورها، وكان النصر فى متناولها، لو أنها قامت بتنسيق خططها العسكرية وتعاونت مع بعضها بصدق، كما يكون الطفاء، إلا أن اختلاف أهداف الحكام العرب وأطماع البعض منهم، دفعت تلك القوات إلى القتال دون وحدة أو تنسيق، فالحرب فى تقديرهم كانت مظهره حربية. الأمر الذى استغلته القيادة الإسرائيلية لنقل قواتها من جبهة إلى أخرى لمواجهة المواقع الحرجة، مستفيدة من صغر الأرض التى تحتلها، ووجود شبكة ممتازة من المطارات والطرق التى خلفها الانتداب البريطانى فى فلسطين.

وعلى الجبهة المصرية، كانت فكرة العملية الهجومية المصرية تقضى بالتقدم فى اتجاهين: اتجاه الهجوم الرئيسى، ويسير بحذاء ساحل البحر متقدما من رفح إلى غزة فى اتجاه

المجدل، وتعمل عليه القوات المصرية الرئيسية، والاتجاه الآخر ويتجه إلى الداخل من العوجة إلى بير سبع، حيث يتم الالتقاء بالقوات الأردنية جنوب القدس، ويعمل على هذا الاتجاه قوات المتطوعين بقيادة البكباشي (المقدم) أحمد عبد العزيز^(١).

وكان على القوات المصرية تطهير مستوطنات النقب بين اتجاهي تقدمها، إلا أن المقاومة التي أبدتها تلك المستوطنات دفعت اللواء المواوي - قائد القوات المصرية بالجبهة - إلى تطويقها وعزلها والتقدم نحو أهدافه المحددة، مع اقتحام المستعمرات التي تقع في اتجاه تقدمه.

وعندما انتهت فترة القتال الأولى كانت القوات العربية قد استنفدت أقصى طاقاتها. وهو ما اعترف به رؤساء أركان الجيوش العربية في اجتماعهم بالقاهرة في السابع من يوليو ١٩٤٨^(٢). كما أقر المؤتمرون بعجز القوات العربية عن استغلال الهدنة كما فعل اليهود. ولما كانت الجامعة العربية لم تقرر استئناف القتال حتى اليوم السابق لانتهاء الهدنة الأولى (تاريخ اجتماع رؤساء الأركان)، فقد أعلن اللواء عثمان المهدي - رئيس أركان حرب الجيش المصري بالنيابة - في ذلك الاجتماع أن مصر ستقاتل إذا قررت جامعة الدول العربية ذلك. «ولكن القتال سيأخذ شكل تطهير للمستعمرات التي تهدد مواصلتنا حتى يتم تأمينها وبعد ذلك تكون قد وصلتنا - بمشيئة الله - الإمدادات التي تمكننا من استئناف التقدم»^(٣).

وعندما استؤنف القتال بعد نهاية الهدنة الأولى، بدأت المبادأة الاستراتيجية تنتقل إلى جانب القوات الإسرائيلية واقتصرت جهود القوات المصرية - كما قال رئيس أركانها - على تطهير المستعمرات الإسرائيلية على الشريط الساحلي الممتد من رفح إلى أسدود، مع مد الجبهة المصرية شرقاً عبر الصوافير الشرقية وجوليس، وكوكبة، والحليقات (انظر الخريطتين رقمي ٤، ٣).

وكان على القوة الجوية المصرية تبعاً لذلك، تركيز جهودها الرئيسية لمعاونة القوات المصرية وعزل المستوطنات الإسرائيلية وتدمير أي حشود فيها بعد تحقيق السيطرة الجوية في منطقة عملياتها. ومن تقارير القوة الجوية التكتيكية المصرية التي وقع على عاتقها عبء المجهود الجوي

(١) البدرى، الحرب في أرض السلام، ص ٢٤٠.

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١٢، ملف ١ - ٢٥ / س ج، مستخرج من محضر اجتماع رؤساء أركان القوات العربية بالقاهرة، ٧ يوليو ١٩٤٨.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

الرئيسى فى الجبهة يمكن أن تستخلص فكرة استخدام تلك القوة فى المرحلة الثانية من الحرب.

ففى الفترة من الخامس عشر من مايو ولدة أربعة أيام ركزت القوة الجوية المصرية جهودها الرئيسية للحصول على السيطرة الجوية، بتدمير الطائرات الإسرائيلية على الأرض وفى معارك جوية، وبجزء من مجهودها تم تقديم المعاونة النيرانية والاستطلاع الجوى لصالح القوات البرية المصرية بالجبهة^(١).

وفى خلال الأربعة أيام التالية (١٩ - ٢٢ مايو) نقلت القوة الجوية المصرية جهودها الرئيسية لتدمير ميناء تل أبيب ومنشآت الصناعة الحربية ووسائل المواصلات، وبجزء من مجهودها استمرت فى القتال من أجل المحافظة على السيطرة الجوية ومعاونة القوات البرية وتوجيه الهجمات ضد المستعمرات الإسرائيلية مع القيام بمهام الاستطلاع الجوى^(٢).

واعتباراً من الثالث والعشرين من مايو وحتى نهاية المرحلة الثانية، تحولت الجهود الرئيسية للقوة الجوية المصرية لمعاونة القوات البرية وتدمير التجمعات المعادية داخل وخارج المستوطنات الإسرائيلية وبجزء من المجهود الجوى تم القيام بمهام الاستطلاع والمحافظة على السيطرة الجوية، وحماية القوات والأهداف الحيوية^(٣).

وقد ساعد التفوق الجوى المصرى فى عنصرى المقاتلات والمقاتلات القاذفة فى ذلك الوقت على إحراز السيطرة الجوية والمحافظة عليها طوال تلك المرحلة. وقد دأل قائد الجناح (مقدم طيار) صدقى المليجى قائد القوة الجوية الكتيكية - فى تقريره المقدم إلى القائد العام للقوات المصرية بفلسطين عن تلك المرحلة - على نجاح القوة الجوية فى تدمير طائرات العدو وإحراز السيطرة الجوية، بحرية القوات الصديقة فى العمل طوال هذه المرحلة دون تدخل مؤثر من الطيران الإسرائيلى، والذى تركز نشاطه الجوى فى بعض الهجمات المحنودة التى لم تسفر عن خسائر تُذكر، وأن أغلب نشاط العدو كان يتم ليلاً - لتجنب نشاط المقاتلات المصرية - فى

(١) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٨٠، تقارير طلعات الجوية، ١٥ مايو - ١٨ يوليو ١٩٤٨.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

شكل أعمال النقل الجوي والإمداد من خارج فلسطين وفيما بين مناطق الحشد والمستوطنات في داخلها^(١).

وتحقيق السيطرة الجوية نفذت القوة الجوية المصرية ٤٣ طلعة (تمثل ٩٪ من إجمالي الجهود الجوية في تلك المرحلة) أُلقت فيها الطائرات المصرية حمولة من القنابل زنتها ١٩٢٥٠ رطل (٨٧٥٠ كجم)، على مطارات تل أبيب وعكير وبتاح تكفاه والرملة^(٢).

وبالنسبة لتدمير مراكز الإمداد والمنشآت الصناعية الإسرائيلية، فقد أوضح تقرير قائد القوة الجوية التكتيكية السابق الإشارة إليه، أن الهجمات الجوية تركزت على منطقة تل أبيب حيث كان ميناؤها يمثل أبرز مداخل الإمداد بالعتاد والرجال فضلا عن تركيز أغلب المنشآت الصناعية بالمنطقة. ورغم نجاح القوة الجوية في تدمير أرصفة الميناء ومستودعاته، إلا أن القيود التي فرضتها الحكومة المصرية بعدم مهاجمة السفن الراسية في الميناء أو المتجهة إليه، وكذا عدم التعرض لميناء حيفا^(٣)، سمحت للسلطات الإسرائيلية بالاستفادة من مستودعات البترول في منطقة حيفا فضلا عن استمرار حركة الملاحة إلى ميناء تل أبيب رغم الخسائر التي لحقت به^(٤).

ولتدمير المنشآت الصناعية والبحرية في منطقة تل أبيب وماحولها، نفذت القوة الجوية المصرية ١٠٧ طلعة (تمثل ٢٢٪ من الجهود الجوية لتلك المرحلة) أُلقت فيها حمولة من القنابل زنتها ٧٧٢٦٠ رطل (٣٥١١٨ كجم) على ميناء تل أبيب والمنشآت الصناعية في منطقة تل أبيب وضواحيها^(٥).

ويوضح تقرير قائد القوة الجوية التكتيكية، أن معاونة القوات البرية المصرية وحمايتها استنفذت الجهود الأكبر من القوة الجوية بعد نجاحها في تحقيق السيطرة الجوية. وقد بلغ

(١) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٠٨، تقرير قائد القوة الجوية عن المدة من ١٥ مايو إلى ١٨ يوليو، ص ٢ (مسلسل ٢٢).

(٢) نفس المرجع، ملحق أ، مسلسل ٣٢. - وزارة الدفاع، وثائق حرب فلسطين ملف ٢٨٠، تقارير العمليات الجوية ١٥ مايو - ١٨ يوليو.

(٣) يبدو أن الحكومة المصرية كانت تخشى التعرض لسفن الولايات المتحدة وسفن الدول الأوروبية التي كانت تنقل العتاد والأفراد إلى إسرائيل حتى لا تتدخل في مواجهة سياسية أو عسكرية معها، خاصة وقد كانت القوات البريطانية لازالت تستخدم ميناء حيفا لإجلاء باقي قواتها خلال شهر مايو.

(٤) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٠٨، تقرير قائد القوة الجوية التكتيكية ص ٢.

(٥) نفس المرجع، ملحق أ (مسلسل ٢٢). - نظر ملف ٢٨٠ السابق الإشارة إليه، تقارير الطلعات ١٥ مايو - ١٨ يوليو.

هذا المجهود ٢٧٢ طلعة تمثل ٥٦٪ من المجهود الجوى لتلك المرحلة. كما تم إسقاط مايربو على ١٧٦٩٠٠ رطل (٨٠٤٠٩ كجم) من القنابل على المستوطنات والأهداف البرية الإسرائيلية وطرق المواصلات. الأمر الذى عاون فى تقدم القوات البرية وشمل المستوطنات الإسرائيلية، وجعل القوات الإسرائيلية تتجنب أى عمليات هجومية خلال النهار وتركز نشاطها ليلا للحد من تأثير القوة الجوية المصرية ضد هذه القوات. كما حرمت الهجمات الجوية القوات الإسرائيلية من استخدام السكك الحديدية وجعلها تتخلى عن استخدام الطرق الرئيسية نهاراً^(١).

ولم تقتصر جهود القوة الجوية التكتيكية على الجبهة المصرية فحسب، بل تعدتها إلى معاونة القوات الأردنية والتي لم يتوفر لها قوة جوية لمعاونتها. وقد قام ممثل القوة الجوية المصرية بهيئة المستشارين بعمان بتنسيق استخدام مجهود المعاونة مع القيادة الأردنية^(٢).

ويوضح تقرير قائد القوات الجوية التكتيكية - التي قامت بعبء المجهود الجوى الرئيسى فى تلك المرحلة - المصاعب التي واجهت القوة الجوية فى ذلك الوقت والتي يمكن إجمالها فيما يلى^(٣):

(١) العجز فى الطيارين المدربين بالسلاح الجوى على الاستطلاع الجوى وقذف القنابل فى بدء الحرب.

(٢) نقص المعدات الفنية الملائمة فى الطائرات مثل أجهزة التنشين الحديثة فضلا عن عدم وجود أجهزة للتعرف. كما كانت أجهزة اللاسلكى فى حالة سيئة لقدمها وعدم إمكانية تغيير تردداتها، مما نجم عنه فقد سرية الاتصال، بعد سقوط بعض الطائرات فى الأراضى الإسرائيلية، بالإضافة إلى عدم تجهيز الطائرات باسطوانات الأوكسجين اللازمة للطيران على الارتفاعات المتوسطة والعالية. كما أثر الافتقار للخزانات الاحتياطية على المدى التكتيكي للمقاتلات والقاذفة من طراز سبيتيفير. وقلل من قدرة المقاتلات على حراسة القاذفات عند توغلها فى أراضى العدو.

(١) نفس المرجع، نفس المكان. - انظر تقرير قائد القوة الجوية التكتيكية لمشار إليه، ص ٤٠٢ ملحق أ (مسلسل ٣٢).

(٢) وزارة الدفاع، وثائق حرب ٤٨، ملف ٢٨٠، تقارير طلعات العمليات ١٥ مايو - ١٨ يوليو. - وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٠٨، تقرير قائد القوة الجوية التكتيكية، ملحق ب (مسلسل ٣٥).

(٣) نفس المرجع، ص ٤ - ٦ (مسلسل ٢٥ - ٢٧).

(٣) ضعف قدرة المحطة اللاسلكية بمطار العريش والمستخدم للسيطرة على الطائرات فى الجو، فضلا عن القصور فى المواصلات الخطية، وعدم وجود أية محطات رادارية للإنذار أو التوجيه، مما عاق عملية التمييز والسيطرة على الطائرات.

(٤) الافتقار إلى أنواع القنابل المناسبة للأهداف المعادية الحصينة وضعف حمولة المقاتلات القاذفة، بالمقارنة بالقاذفات المطلوبة. الأمر الذى أدى إلى تكرار العديد من الطلعات لحصول على النتيجة المطلوبة، مما زاد من درجة تعرض الطائرات المصرية لنيران العدو المضادة للطائرات. وقد ضاعف الافتقار لمعدات تحميل القنابل من مشاكل التسليح وزيادة الوقت اللازم لإعادة تجهيز الطائرات بسرعة وأمان.

(٥) قلة الطائرات المجهزة للتصوير، فلم يكن هناك سوى طائرتين «لايسندر» قديمتين مجهزتين لهذا الغرض، كانت إحداها غير صالحة فى أغلب الأوقات. كما كان هناك قصور واضح فى عدد ضباط المخابرات المدربين على قراءة وتفسير الصور الجوية وتحليل معلوماتها، فضلا عن الاستجواب السليم للأسرى، بالإضافة إلى العجز فى المعدات والأفراد بقسم تصوير العريش.

(٦) كان مطار العريش هو المطار الوحيد بالجبهة «ولم يكن ذلك المطار صالحاً لعمليات جوية ميدانية بالمعنى الصحيح نظراً لضيق ممره غير المرصوف وطغيان الرمال عليه وعدم وجود ممرات عرضية تبادلية تستخدم فى حالة تحول اتجاه الرياح» الأمر الذى أدى إلى إيقاف الطيران فيه فترات متعددة نتيجة لهبوب الزوايع الرملية، مما كان يؤثر سلبياً على نتائج العمليات البرية فى فترات التوقف عن الطيران.

(٧) كان مطار العريش يعانى من العجز فى معدات الورش والأفراد المدربين على صيانة الطائرات وخاصة بالنسبة للأسكى والتسليح.

وقد أنهى قائد القوة الجوية التكتيكية تقريره بمجموعة من المطالب والاقتراحات للاستفادة من دروس تلك المرحلة. إلا أن ما يهمنى من تلك المطالب هو القسم الذى يدخل فى مسؤوليات وزارة الدفاع، والتي انعكس عدم تنفيذها على المرحلة التالية من الحرب، وتتلخص تلك المطالب والمقترحات فيما يلى^(١):

(١) نفس المرجع، ص ٨ - ١٠، مسلسل ٢٥ - ٣١.

(١) ضرورة إنشاء نظام للإنذار المبكر بمنطقة الجبهة يعتمد على محطات الرادار المتحركة لتأمين الإنذار للقوات فضلاً عن إدارة أعمال قتال المقاتلات والمدفعية المضادة للطائرات، نظراً لعدم كفاءة نظام الإنذار المعمول به آنذاك - الذى يعتمد على نقاط المراقبة بالنظر - بسبب قصور وسائل المواصلات المستخدمة وعدم وجود عمق كاف من ناحية البحر.

(٢) إعادة تنظيم القوة الجوية وتدعيمها، حتى لا تنتقل المبادأة للعدو وخاصة بعد تدعيم قواته بالمقاتلات من طراز مسرشميت والقاذفات الثقيلة من طراز ب - ١٧، والتي تزايد ظهورها فى الأيام الأخيرة من تلك المرحلة.

وقد اقترح قائد الجناح صدقى المليجى إعادة تنظيم القوة الجوية التكتيكية بالشكل التالى، مع استمرار تدعيمها بالاحتياطى الكافى من الطيارين والفنيين والطائرات والعتاد:

٢ سرب مقاتلات، كل منهما مشكل من ٢٠ طائرة.

٢ سرب مقاتلات، كل منهما مشكل من ٢٠ طائرة.

١ سرب مقاتلات استطلاع مشكل من ٢٠ طائرة.

١ سرب قاذفات خفيفة ومتوسطة.

كما أكد قائد الجناح صدقى المليجى على وجوب الشروع فوراً فى إصلاح وتوسيع مطار العريش، وإنشاء مطار آخر مستديم وتام التجهيز، واقترح أن يكون مكانه بمنطقة رفح، مع العمل على تأمين مطارات متقدمة للقوة الجوية، كمطارات غزة والفالوجا، والتي تعتبر من مطارات الدرجة الأولى ولا تحتاج إلا لإصلاحات بسيطة لاستعمالها الفورى.

(٣) ضرورة إعطاء القوة الجوية المصرية حرية العمل ضد الطيران الإسرائيلى فى كل الأراضى الفلسطينية نظراً لانسحاب الطائرات الإسرائيلىة من مطارات المنطقة الوسطى

والنقب - حيث تقع مسئولية القوات المصرية - إلى المطارات وأراضى الهبوط فى شمال فلسطين، حيث كان النشاط الجوى العربى ضدها أقل خطورة^(١).

وقد رأى قائد الجناح صدقى الملىجى - بحق - أنه لحرمان العدو من نشاطه الجوى، فإنه يتعين على القوة الجوية المصرية مد نشاطها التعرضى إلى كافة المطارات الإسرائيلية، مادامت إمكانيات القوى الجوية العربية، الأخرى غير قادرة على شل القوة الجوية الإسرائيلية فى مناطق مسئوليتها، على أن يتم ذلك النشاط بطبيعية الحال - بالتنسيق مع القوى الجوية العربية الأخرى.

وأرفق قائد القوة الجوية التكتيكية بتقريره عن تلك المرحلة - والذي يدل على وعى عسكرى رفيع المستوى، وفهم دقيق لطبيعية الحرب الجوية بمستوياتها التكتيكية والتعبوية والاستراتيجية - بإحصائية عن الغارات وساعات الطيران التى نفذتها القوة الجوية التكتيكية والمتوسط اليومى لاشتراك الطائرات فى العمليات، مع بيان الأهداف التى تم التعامل معها وأوزان القنابل التى أسقطت على كل منها، ثم الخسائر التى لحقت بقواته.

ومن تلك البيانات الإحصائية الدقيقة، فإنه يمكن استخلاص الجداول الثلاثة التالية، والتى تعكس صورة صادقة عن نشاط تلك القوة وإنجازاتها رغم تواضع إمكاناتها فى المرحلة الثانية من الحرب (١٥ مايو - ١٨ يوليو).

ومن السياق السابق الإشارة إليه فى هذا الفصل، فضلا عن الجداول الثلاثة التالية تتضح لنا الصورة التى كانت عليها القوة الجوية فى تلك المرحلة والإنجازات التى حققتها رغم القصور الذى كانت تعانيه فى كثير من الجوانب. وكان أبرز هذه الإنجازات، تحقيقها للسيطرة الجوية والمحافظة عليها، طوال تلك المرحلة رغم قلة الجهود الجوى الذى خُصص لهذه المهمة. وهو الأمر الذى يعود فى الدرجة الأولى إلى تفوق القوة الجوية المصرية فى ميزان القوى عن نظيرتها الإسرائيلية فى عنصرى المقاتلات والمقاتلات القاذفة طوال هذه المرحلة، وخاصة فى فترة القتال الأولى.

(١) كانت المنطقة الشمالية من فلسطين تقع ضمن مسئولية القوة الجوية العراقية والسورية وكانت - لقلة عدد طائراتها وضعف خصائصها وقصور تسليحها - غير قارنتين على توجيه نفس مجهود القوة الجوية المصرية ضد الطيران الإسرائيلى. ومن ثم، أصبحت الطائرات الإسرائيلية بتمركزها فى المنطقة الشمالية بمنأى عن هجمات القوة الجوية المصرية، وهو ما استغلته فى الاستعداد والقيام بنشاطها القتالى ضد الجبهات العربية المختلفة.

جدول رقم (٦)

توزيع المجهود الجوى على مهام القوة الجوية التكتيكية

زناات القتابل (بالرطل)التي اسقطت ونسبتهاالنوية إلى الزنة الإجمالية لقتابل المرحلة	إجمالي المجهود الجوى ونسبته النوية	عدد طلعات المجهود الجوى			المهام الرئيسية
		فترة القتال الثانية	فترة الهدنة الأولى	فترة القتال الأولى	
$\frac{19250}{7\%}$	$\frac{42}{9\%}$	12		30	* القتال من أجل السيطرة وحماية القوات والأهداف الحيوية
$\frac{7726}{28\%}$	$\frac{107}{22\%}$	42		64	* شل الأهداف الاستراتيجية (موانئ - مصانع).
$\frac{17690}{75\%}$	$\frac{272}{56\%}$	108		114	* المعاونة الجوية للقوات وتدمير تجمعات العدو ووسائل مواصلاته.
	$\frac{65}{12\%}$	21	10	29	* استطلاع جوى (بالنظر - بالصور - مسلح)
$\frac{27241}{100\%}$	$\frac{487}{100\%}$	220	10	227	الإجمالي

جدول رقم (٧)

الغارات والمجهود الجوي وساعات الطيران ومتوسط عدد الطائرات المشتركة (١)

المتوسط اليومي لعدد الطائرات التي اشتركت في العمليات.	ساعات طيران العمليات		المجهود الجوي		عدد الغارات	
	متوسط يومي	إجمالي المرحلة	متوسط يومي	إجمالي المرحلة	متوسط يومي	إجمالي المرحلة
٩,٥	س ٢٠ ق ٣٠	س ٧٨٢ ق ٠٥	١٣,٤	٤٩٦	٦,٧	٢٤٨

جدول رقم (٨)

إجمالي عدد الطيارين والطائرات التي اشتركت في القتال (٢)

ملاحظات	الخسائر طوال المرحلة الثانية (٣)			القوة		
	طائرات	طيارون		طائرات	طيارون	
		أسرى	جرحى			قتلى
يمثل عدد الطائرات والطيارين إجمالي ماضم على القوة الجوية التكتيكية والذي تم تدريجيا حتى ١٨ يوليو ١٩٤٨.	١٠	٢	٣	٥	٤٠	٢٩

(١) نفس المرجعين السابقين، نفس الأماكن.

(٢) انضمت قوة الطائرات والطيارين تدريجيا على القوة الجوية التكتيكية إلا أن المتوسط اليومي لما كان لدى القوة الجوية من طائرات خلال المرحلة لم يكن يزيد على ١٦ طائرة.

(٣) تشمل هذه الخسائر خمس طائرات وخمسة طيارين نتيجة لاشتباك مع المقاتلات البريطانية في فلسطين بسبب هجوم خاطئ، على مطار رامات دافيد يوم ٢٢ مايو تدمر فيه ٢ طائرات بريطانية، حيث لم تكن القوات البريطانية قد جلت بعد عن ذلك المطار.

وقد سمحت السيطرة الجوية المصرية فى تلك المرحلة بتوفير حماية جوية فعالة للقوات البرية والبحرية والمصرية وتقديم المعاونة الجوية لها دون تدخل مؤثر من الطيران الإسرائيلى، وهو ماسمح لتلك القوات بالتقدم فى عملياتها الهجومية بعد كسر حدة المقاومة فى المستوطنات الإسرائيلىة^(١). وهو ماجعل اللواء الموالى - قائد عام القوات المصرية بفلسطين - يشيد بأعمال تلك القوة فى رسالته إلى قائد السلاح الجوى قائلاً:

«حضرة صاحب السعادة مدير عام السلاح الجوى الملكى.

«أرجو العلم أنه بمزيد السرور قد كان التعاون وثيقاً بين قواتنا بفلسطين وبين القوة الجوية بمطار العريش منذ بدء العمليات الحربية يوم ١٥/٥/١٩٤٨ حتى اليوم. وقام (السلاح الجوى) بجميع الواجبات التى كُفِّ بأدائها على أتم وجه، مما سهَّل على قواتنا عملياتها خلال هذه الفترة. وقد تم ذلك بفضل المجهود الرائع الذى قام به جميع أفراد القوة الجوية بالعريش، وعلى رأسهم حضرة قائد الجناح محمود أفندى صدقى الملىجى. وإنى واثق أن هذا التعاون سيستمر حتى يحقق الله النصر النهائى»^(٢).

وقد أكد التقرير الذى قدمه أركان حرب التعاون الجوى إبراهيم مقامى فى الثالث عشر من يونيو عن تعاون القوة الجوية التكتيكية مع القوات البرية، استمرار نجاح تلك القوة فى معاونتها للعمليات البرية خلال تلك المرحلة من الحرب بعد تحقيقها للسيطرة الجوية، فقد «لعبت القوة الجوية التكتيكية دوراً هاماً فى هذا النوع من العمليات كان له أكبر الأثر فى نجاح قواتنا الأرضية»^(٣).

إلا أن هذا التفوق الجوى المبدئى وماحققه من نجاحات خلال المرحلة الثانية من الحرب، سرعان مابدأ ينوب تدريجياً نتيجة للتحويل فى ميزان القوى الجوية فى صالح إسرائيل، فحتى نهاية المرحلة الثانية فى الثامن عشر من يوليو، لم تكن الجهود المصرية لتدعيم القوة الجوية قد

(١) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٠٨، تقرير قائد القوة الجوية التكتيكية ص ٢ - ٤ (مسلسل ٢٢ - ٢٥).

(٢) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٩٤، خطاب قائد عام القوات المصرية بفلسطين إلى مدير السلاح الجوى الملكى، ٢٤ مايو ١٩٤٨.

(٣) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٠٨، تقرير عام عن تعاون القوة الجوية التكتيكية مع قواتنا البرية، مسلسل ٢٤ - ٢٦ انظر شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨، ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

أثمرت بعد سوى عدد محدود من طائرات سبيتفير، والتي حل جزء كبير منها محل ما فقدته القوة الجوية من خسائر، كما كان البعض الآخر يحتاج إلى إصلاح وتجهيز. بينما كانت الجهود الإسرائيلية المبكرة تؤتي ثمارها، مستغلة في ذلك توقف النشاط الجوي المصرى خلال الهدنة ضد مطاراتها وموانئها. وهو ماسمح لها بجلب أغلب ماتعاقدت عليه من أسلحة سواء خلال المرحلة الأولى من الحرب أو الثانية منها.

٢ - استخدام القوة الجوية الإسرائيلية:

كان لحصول القوة الجوية المصرية على السيطرة الجوية طوال المرحلة الثانية أثره الكبير في الحد من نشاط القوة الجوية الإسرائيلية خلال شهر مايو، وقصر نشاطها على الأعمال الليلية للإمداد والإخلاء والقصف المحدود، عندما يتوقف نشاط المقاتلات المصرية، والتي لم تكن تملك أية مقاتلات ليلية في ذلك الوقت.

إلا أنه مع تزايد وصول الطائرات المقاتلة من طراز «مسرشميت» بدأت تظهر الطائرات الإسرائيلية نهاراً، وتزايد القصف الجوي الليلي على بعض المواقع المصرية في «دير سنيد وعراق سويدان». إلا أن أعمال قتال القوة الجوية الإسرائيلية في تلك الفترة كانت محدودة الأثر وتتسم بالحدز.

وبينما كانت تجرى المفاوضات لعقد الهدنة الأولى بين برنادوت - وسيط الأمم المتحدة - وكل من الجانب العربى والإسرائيلى، قرر بن جوريون قصف كل من القاهرة وعمان ودمشق جواً، إذا لم يتم اتفاق لوقف القتال. وقامت فعلاً ثلاث طائرات إسرائيلية بقصف عمان في فجر الأول من يونيو، حيث أسقطت أقل من طن من القنابل. كما تم قصف دمشق ليلاً في الحادى عشر من يونيو، بينما تأجل قصف القاهرة^(١).

وقد أدى وصول القاذفات الأمريكية من طراز بي - ١٧ وتحسن الموقف الجوى الإسرائيلى بعد الهدنة الأولى، إلى التزايد النسبى فى القصف الجوى الليلي، وشجع القيادة الإسرائيلية على قصف القاهرة بطائرة من طراز بي - ١٧ فى السادس عشر من يوليو، حيث أُلقت عليها

(١) بن جوريون، إسرائيل، تاريخ شخصى، ج ١، ص ٢٩١، ٢٩٨، ٤٢٥.

حوالى طنين من القنابل. كما تكرر قصف دمشق فى الليلة التالية. وتعرضت رفح وغزة لأولى الهجمات الجوية فى صباح اليوم نفسه (١).

وقد تركزت الجهود الرئيسية للقوة الجوية الإسرائيلية خلال تلك المرحلة فى معاونة القوات البرية فى عملياتها المختلفة (باروش وديكل فى الشمال ودانى فى الوسط)، وخلال المعارك مع القوات المصرية فى الجنوب (٢).

والغريب أن المصادر الإسرائيلية والغربية المشايعة تكاد تجمع على أن كفة إسرائيل فى ميزان القوى الجوية بدأت ترجح بعد الهدنة الأولى، وتدلل تلك المراجع على قولها بنجاح المقاتلات الإسرائيلية فى إسقاط طائرة داكوتا مصرية كانت ضمن تشكيل جوى قام بقصف تل أبيب فى الثالث من يونيو، ومدعية أن ذلك أوقف القصف الجوى للقوة الجوية المصرية وحد من حريتها على العمل فى عمق إسرائيل. ولما كانت المصادر الإسرائيلية تعتبر من قبيل المصادر الهامة لمن يؤرخ لحرب ١٩٤٨ لاشتراك كتّابها فى تلك الحرب، سواء على قمة المستويات السياسية كبن جوريون أو القيادات العسكرية المختلفة كايغال ألون وموسى ديان واسحاق رابين وعيزرا وايزمان، فإن الأمر يحتاج إلى مناقشة تلك المقولة الإسرائيلية والتي نقلتها عنها المصادر الغربية رغم أن أى قارئ محايد لا يحتاج إلى علم عسكري متبحر ليرى أن نجاح المقاتلات الإسرائيلية فى إسقاط طائرة أو حتى طائرتين من طائرات النقل المجهزة لقذف القنابل ليس مقياسا على تحول الموقف الجوى فى صالح إسرائيل - كما ترى تلك المصادر - خاصة فى ظل استمرار الهجمات الجوية المصرية فى عمق إسرائيل ومستوى أداء كل من الطرفين خلال تلك المرحلة، وهو ما اعترفت به المصادر الإسرائيلية نفسها.

فبالإضافة إلى ماتم استعراضه من نتائج القوة الجوية المصرية، كما جاءت فى الوثائق الرسمية للسلاح الجوى، وما شهدت عليها نتائج تلك المرحلة وتقارير القيادات البرية المصرية، والتي تنفى بشكل قاطع تحول الموقف الجوى لصالح إسرائيل أو الحد من حرية العمل للقوة الجوية المصرية فى عمق إسرائيل حتى بداية الهدنة الثانية، فإن ما اعترفت به المصادر الإسرائيلية نفسها يدل على عدم صحة تلك المقولة الإسرائيلية.

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ٢، ص ٢٢.

(٢) الأركان الإسرائيلية العامة، تاريخ حرب الاستقلال (حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨)، ص ٦١٤.

فقد اعترف بن جوربون في مذكراته، بحصول القوة الجوية المصرية على السيطرة الجوية طوال الفترة الأولى من الحرب المعلنة^(١). كما اعترف أنه حتى بداية الهدنة الأولى - بالإضافة إلى القصف الجوي ضد المطارات ومعاونة القوات البرية المصرية - فإن المدن والمستوطنات التي لم تهاجمها القوات البرية المصرية تعرضت أيضا لقصف الطائرات المصرية، فتل أبيب قُصفت ست عشرة مرة، ورحابوت أربع مرات، وريشون لزيون مرتين، كما ضُربت رحامة سبع مرات من الجو قبل توقف إطلاق النار في أولى أيام الهدنة^(٢).

كما يشير المرجع الرسمي للقوة الجوية الإسرائيلية - الذي أصدرته دار النشر التابعة للجيش الإسرائيلي (معرخوت) - عن نشاط القوة الجوية المصرية خلال فترة القتال الثانية (٨ - ١٨ يوليو) إلى أنه «في هذه المرحلة واصل المصريون نشاطاتهم الجوية المكثفة، فقصفوا تل أبيب مرة أخرى، وبتاريخ ١١ تموز (يوليو) قصفوا القدس أيضا، كما قصفوا بنر طوفيا وبثيرى وبثيروت اسحاق ودوروت، وغبير عام وزيير عام ونيغبا وساعدوا روحاما...»^(٣).

أما عن مستوى أداء القوة الجوية المصرية وفعاليتها في تلك الفترة، فإن مادار من حوار بين قادة الألوية الإسرائيلية ورئيس وزرائها - عند اجتماع الأخير بهم في الثامن عشر من يونيو - يوضح بجلاء فعالية القوة الجوية وأثار هجماتها على القوات البرية الإسرائيلية. فبينما قال موسى زلتسكي: «لقد أجبرنا قصف العدو لمواقعنا على أن نحفر الخنادق. ومالم نحصل على طائرات ومهمات ثقيلة فلن نكون قادرين علي اشتباك في حرب تقليدية»^(٤)، فإن يورى يافى يؤكد المعنى نفسه بالإضافة إلى ماتكبه من خسائر نتيجة الهجمات الجوية بقوله: «لقد سببت طائرات العدو أضرارا فادحة، ويجب إخفاء تحركات الجيش»^(٥). كما يعترف ناحوم بالتفوق الجوي المصرى الذى لايقابله حماية جوية ملائمة بالمقاتلات الإسرائيلية بقوله: «... إن علينا أن نتصدى لتفوق العدو الجوى بأسلحتنا الخفيفة»^(٦).

(١) بن جوربون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ٢، ص ١٥.

(٢) بن جوربون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ١، ص ٣٦٨.

(٣) زئيف شيف، سلاح الجو الإسرائيلي، ص ٢٦.

(٤) بن جوربون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ١، ص ٣٦١.

(٥) نفس المرجع، ص ٣٦١.

(٦) نفس المرجع، ص ٣٦٥.

وحتى بعد انتهاء المرحلة الثانية من الحرب وخلال فترة الهدنة الثانية، كانت فاعلية القوة الجوية المصرية تشل نشاط القوة الجوية الإسرائيلية لتدعيم مستعمراتها نهاراً، وهو ما اعترف به بن جوريون فى يومياته عن الثالث من أغسطس حيث يقول : «... لم يحدث ما يعرقل المواصلات الجوية فى المنطقة بعد الهدنة (الثانية) مباشرة. أما الآن فيمكن إرسال الطائرات ليلاً فقط بسبب زيادة النشاط الجوى المصرى»^(١).

كانت تلك أمثلة على بعض ما اعترفت به المصادر الإسرائيلية الرسمية على فاعلية القوة الجوية المصرية وتأثيرها على كل من النشاط البرى والجوى الإسرائيلى خلال الفترة الثانية من الحرب (١٥ مايو - ١٨ يوليو) والأسابيع التالية لها. فماذا عن موقف القوة الجوية الإسرائيلية، والتي تدعى المصادر الإسرائيلية والغربية التى شايعتها أنها حدثت من فاعلية القوة الجوية المصرية وجعلت ميزان القوى يميل لصالحها اعتباراً من الثالث من يونيو، فهل تحسن أداؤها خلال فترة القال الثانية (٨ - ١٨ يوليو)، بعدما حصلت عليه من دعم - سواء فى القوى البشرية المدربة أو التسليح - بما يجعلها أهل لما تدعيه المصادر الإسرائيلية والغربية المشايعة؟

إن المصادر الإسرائيلية نفسها تجيب على ذلك التساؤل. فطبقاً لرواية كاجان: «كان هناك أربع طائرات من طراز مسرشميت جاهزة للإقلاع يوم ٩ يوليو لمهاجمة مطار العريش. وطار منها ثلاث تجاه هدفها، بينما تحطمت الرابعة أثناء إقلاعها، إلا أنه لحسن الحظ لم يصب الطيار أى أذى. ولم تستطع الثلاث طائرات اكتشاف مكان هدفها»^(٢)، واضطرت إلى الاكتفاء بتشتيت قوات العدو بالقرب من غزة. وعادت طائرتان فقط إلى القاعدة، فقد سقط واحد من الطيارين، وهو متطوع يهودى يُدعى روبرت فيكمان، كان طياراً سابقاً فى القوات الجوية الأمريكية، ولا يعرف حتى الآن هل سقط فى البحر أو فى الصحراء، أى لا يعرف بالضبط ما حدث له^(٣).

«وطال انتظار قواتنا فى الجبهة الشمالية للمعاونة الجوية عبثاً، وقد أُلغى أمر الهجوم السابق إعطاؤه فى اللحظة الأخيرة لقرب الحد الأمامى لقواتنا من العدو بدرجة كبيرة.

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ٢، ص ٥٦.

(٢) تعتبر المطارات من الأهداف الكبيرة التى يصعب إخفاؤها وأن يخطئها طيار متوسط التدريب.

(٣) لقد أسقطت تلك الطائرة بواسطة المدفعية المصرية المضادة للطائرات، طبقاً لما جاء فى وثائق وزارة الدفاع الوطنى.

«أما طائراتنا التي أمرت بقصف المواقع المصرية فى الجنوب، فإنها أخطأت هدفها هى الأخرى بشكل يؤسف له، بل إن إحداها قصفت إحدى مستوطناتنا، ولكن لحسن الحظ لم تسبب ضررا كبيرا، وألقت الأخرى قنابلها فى البحر.

«وكان ذلك مهرجانا حقيقيا من المهام الفاشلة. ولم يكن لدى طيارينا الكثير ليفخروا به، ولم يتردد جنودنا فى إخبارهم بذلك.

«وفى الأيام التالية، كانت معظم مهامنا فاشلة مرة أخرى. وكان أداء قواتنا (الجوية) – بالتاكيد – بعيدا عن أن يكون مرضيا. وفقدنا طائرة مسرشميت أخرى يقودها طيار يهودى متطوع من جنوب أفريقيا يدعى ليونيل بلوش واختفى كل من الطيار والطائرة بدون حتى الاشتباك مع العدو»^(١).

أما عن القاذفات الثلاثة من طراز بي ١٧، والتي زعم كاجان أن مد المعركة قد تحول بوصولها لصالح إسرائيل^(٢). فيقول عنها بن جوريون – خلال تعليقه على الموقف العسكرى على الجبهات العربية المختلفة فى اجتماع الوزارة الإسرائيلية المؤقتة فى السادس عشر من يوليو: «... اتخذ قرار بأن تلقى واحدة من القلاع الطائرة الثلاثة قنابلها على القاهرة، بينما تضرب الطائرتان الأخرى غزة والعريش. وأعلن راديو القاهرة أن المدينة تعرضت لأضرار شديدة. وبناءً على تقاريرنا لم تقع أضرار شديدة. فقد حاولت الطائرة أن تلقى على القصر الملكى ثمانى قنابل زنة الواحدة ربع طن، إلا أن القنابل سقطت فى المنطقة المجاورة للقصر^(٣). أما الطائرة التي حُصصت لضرب العريش، فقد ضربت رفح، القاعدة البريطانية، بنوع الخطأ، وضربت قاذفة القنابل الثالثة مدينة غزة ولم تُعرف نتيجة هذه الغارة بعد، وعادت الطائرات الثلاثة سالمة. وفى الصباح التالى وصلت القلاع الطائرة إلى العريش وأسقط قنابل زنتها سبعة أطنان ونصف طن على مطارها^(٤)».

Kagan, OP. cit., P. 112.

(١) دأب الإسرائيليون على إنكار إسقاط طائراتهم فى القتال.

Idem

(٢)

(٣) سقطت تلك القنابل فى المغربلين وسكة الحباينة ودرج الأغوات، ولم تحدث خسائر كبيرة فى الأفراد إلا أنها هدمت بعض المباني.

(٤) بن جوريون، إسرائيل، تاريخ شخصى، ج ٢، ص ٢٢.

كان الهجوم على العريش الذى يشير إليه بن جوريون فى صباح ١٦ يوليو فاشلا هو الآخر، طبقا لما جاء فى الإشارات المتبادلة بين إدارتى العمليات الجوية والعمليات العربية.

إلا أن الوثائق المصرية تنفى سقوط أى قنابل داخل مطار العريش نتيجة لتلك الغارة. فقد تلقت إدارة العمليات الحربية من إدارة العمليات الجوية صباح السادس عشر من يوليو إشارة بنتائج الغارة الجوية على مطار العريش فى ذلك اليوم كان نصها:

«أبلغتنا محطة العريش الجوية بحدوث غارة جوية على منطقة العريش الجوية الساعة ٠٤٥٠ صباح ٤٨/٧/٦٦ والقت حوالى ٢٠ قنبلة ٢٥٠ رطل نزلت بجوار العزبة المجاورة لمطار العريش ولم تحدث خسائر فى قواتنا. الخسائر فى المدنيين ٤ قتلى والجرحى غير معروفين. اشتبكت المدفعية المضادة مع طائرات الأعداء ويحتمل إصابة إحداهما. لم تشتبك طائراتنا لعدم وجود إنذار مبكر. رؤيت أنوار أرضية إشارية متجهة نحو مطار العريش من الجهة الشرقية. ولم تتمكن قواتنا من معرفة مصدر هذه الأنوار. ويحتمل أن تكون الطائرات من نوع القلاع الطائرة ذات الأربعة محركات وعددها ثلاثة (ثلاث) ولم تكن تحت حراسة مقاتلات»^(١).

ومن إشارة إدارة العمليات الجوية يتضح لنا أن مهمة القلاع الطائرة التى أشار إليها بن جوريون صباح السادس عشر من يوليو فوق العريش كانت فاشلة مثل سابقتها رغم محاولة استغلال عامل المفاجأة بوصول تلك الطائرات، التى لم يكن معروفاً آنذاك توفرها لدى إسرائيل، وتنفيذ ذلك الهجوم مع أول ضوء وعلى ارتفاع كبير بمرور واحد حتى تقلل من احتمال اعتراضها بالمقاتلات المصرية^(٢).

كما يتضح من تلك الإشارة أن مشكلة الإنذار الجوى المبكر لم تكن قد حُلَّت حتى ذلك التاريخ، سواء بتوفير أجهزة إنذار رادارية أو تحسين نظام المراقبة بالنظر الذى كان يعانى من قصور وسائل الاتصال من ناحية وعدم وجود عمق كافٍ من اتجاه البحر (لقرب المطار والاهداف العسكرية من الساحل) من ناحية أخرى. الأمر الذى لايسمح للمقاتلات باعتراض أهدافها فى الوقت الملائم، لعدم توفر وقت الإنذار الذى يسمح بإقلاع المقاتلات ووصولها إلى ارتفاع القاذفات قبل وصول الأخيرة إلى المطار، مما يجعل عملية الاعتراض تتحول إلى مطاردة بعد نجاح القاذفات فى إسقاط قنابلها. وحتى مثل هذه المطاردة لا يكتب لها النجاح إلا

(١) وزارة الدفاع الوطنى (مكتب المشير)، حافظة رقم ٤، ملف ١ - ٢٦ / س ج / ٢٦ ج ٢، إشارة تليفونية من العمليات الجوية إلى

العمليات الحربية، ١٦ يوليو، مسلسل ٢٩.

(٢) لمزيد من التفصيل انظر تقرير قائد القوة الجوية التكتيكية عن المرحلة الثانية السابق الإشارة إليه.

إذا كان فارق السرعة كبيراً بين المقاتلات والقاذفات مع قصر المسافة بينها، وهو ما لم يكن محققاً في تلك الغارة^(١).

ومما يؤكد عدم صحة الادعاء الإسرائيلي بتحول الموقف لصالح القوة الجوية الإسرائيلية والحد من نشاط القوة الجوية المصرية وعدم قصف تل أبيب بعد الثالث من يونيو^(٢)، هو ما اعترفت به المصادر الإسرائيلية نفسها وامتسجه الوثائق الأرشيفية المصرية وتؤكدته نتائج تلك المرحلة من الحرب.

فعلى سبيل المثال، تسجل تقارير عمليات القوة الجوية التكتيكية أنه تم تنفيذ حوالي ١١٦ غارة جوية خلال فترة القتال الأولى والتي استغرقت حوالي أربعة أسابيع (١٥ مايو - ١١ يونيو) تنفذ فيها ما يقرب من ٢٢٢ طلعة طائرة. بينما تم خلال فترة القتال الثانية - والتي لم تزد عن عشرة أيام (٨ - ١٨ يوليو) - ١٣٢ غارة جوية تنفذ فيها ما يقرب من ٢٦٤ طلعة^(٣). أى أن متوسط المجهود الجوي اليومي للقوة الجوية المصرية خلال فترة القتال الثانية كان أكثر من ثلاثة أمثال ذلك المجهود خلال فترة القتال الأولى.

كما أنه في مقابل أكثر من ٢٦٤ طلعة طائرة للقوة الجوية المصرية خلال فترة قتال العشرة أيام فإن إجمالي مانفذته القوة الجوية الإسرائيلية فيما بين الثامن من يوليو وحتى الحادي والعشرين من الشهر نفسه - أى بزيادة ثلاثة أيام عن القوة الجوية المصرية - كان ١٦٤ طلعة طائرة طبقاً لما جاء في المصادر الإسرائيلية الرسمية^(٤).

وبالرغم من أن نسبة مانفذته القوة الجوية الإسرائيلية خلال فترة القتال الثانية كان حوالي ٦٢٪ من طلعات القوة الجوية المصرية، إلا أن زنة ما أسقطته القوة الجوية الإسرائيلية من قتابل خلال تلك الفترة طبقاً لما جاء في المصادر الإسرائيلية - يمثل ٨٨٪ مما أسقطته القوة

(١) كان الفارق في سرعة المقاتلات المصرية والقاذفات الإسرائيلية لا يزيد عن ١,٥ كم في الدقيقة.

(٢) الأركان الإسرائيلية العامة، تاريخ حرب الاستقلال (حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨)، ص ٥٦٥.

(٣) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٨٠، تقارير الطلعات ١٥ مايو - ١٨ يوليو ٤٨.

انظروا إحصائيات تقرير قائد القوات الجوية التكتيكية عن تلك المرحلة من الحرب.

(٤) الأركان الإسرائيلية العامة، تاريخ حرب الاستقلال (حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨)، ص ٦١٤.

الجوية المصرية من قنابل^(١). وترجع تلك الزيادة فى النسبة المئوية لأوزان القنابل الإسرائيلية المسقطة عن نسبة المجهود الجوى (٢٠٪) المنفذ خلال تلك الفترة إلى الزيادة التى طرأت على قدرة القوة الجوية الإسرائيلية من الناحية النوعية، بإضافة قاذفات القنابل من طراز بي ١٧ - والتي كانت تمثل العمود الفقري لقاذفات الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية - إلى القوة الجوية الإسرائيلية. وكانت حمولة تلك الطائرة من القنابل تزيد عن ثلاثة أمثال حمولة أية طائرة نقل مصرية مجهزة لقذف القنابل وأكثر من أربع عشرة مرة من حمولة أية طائرة مقاتلة قاذفة مصرية. ومن ثم، لم يكن غريباً أن ترتفع زنة مأسقطته القوة الجوية الإسرائيلية من قنابل من ٩٣٧٠ كجم فيما بين الثامن والرابع عشر من يوليو الى ٤٨٨٢٠ كجم بين الخامس عشر والواحد والعشرين من من الشهر نفسه بعد وصول القلاع لطائرة من طراز بي - ١٧^(٢).

أما قول المصادر الإسرائيلية بأن الهجمات الجوية المصرية فى العمق قد توقفت بعد الثالث من يونيو، فلا أدل على عدم صحة ذلك القول مما اعترفت به المصادر الإسرائيلية نفسها وسبق الإشارة اليه. كما أن الوثائق المصرية تؤكد أنه فى الفترة من الثامن وحتى الثامن عشر من يوليو، تمت الإغارة على مطارى عكير وتل أبيب تسع مرات وميناء تل أبيب والمناطق الصناعية حولها تسع عشرة مرة، هذا بالإضافة إلى المجهود الجوى الذى وجه الى المستوطنات وتجمعات القوات وخطوط المواصلات الإسرائيلية ومعونة القوات المصرية^(٣).

وإذا نظرنا إلى خسائر القوة الجوية للطرفين خلال تلك المرحلة من الحرب (١٥ مايو - ١٨ يوليو)، فإنه استناداً إلى ما اعترفت به المصادر الرسمية للطرفين، فإن الخسائر الإسرائيلية على الجبهة المصرية فقط بلغت أكثر من ضعف خسائر القوة الجوية المصرية فى تلك المرحلة. وطبقاً لما اعترفت به المصادر الإسرائيلية، فإن خسائر قوتها الجوية بلغت ما بين ثمانى عشرة وإحدى وعشرين طائرة^(٤). أما وثائق وزارة الدفاع المصرية فقد قدرت الخسائر المؤكدة فى

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٨٠، تقارير الطلعات الجوية ١٥ مايو - ١٨ يوليو.

(٤) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ١، ص ٢٣٧، ٢٩٦ - شيف، سلاح الجو الإسرائيلى ص ٢٠ - ٢٢.

Kagan, op. cit., pp. 95, 111-113, 115, 118. - Rubinstein and Goldman, op. cit., pp. 16, 19 - 23, 39, 43.

القوة الجوية الإسرائيلية نتيجة لهجمات القوة الجوية المصرية والمدفعية المضادة للطائرات بما لا يقل عن ثلاثين طائرة^(١).

وقد فصلت المصادر الإسرائيلية تلك الخسائر فيما يلي:

- ٨ - ١٣ طائرة مواصلات ونقل خفيفة.
- ٨ طائرة مقاتلة/ مقاتلة قاذفة من طراز مسرشميت.
- ١ قاذفة ثقيلة من طراز ب - ١٧ (القلعة الطائرة).
- ١ طائرة لم يتم تحديد طرازها.
- أما عن أسباب خسائر تلك الطائرات فقد أرجعتها المصادر الإسرائيلية إلى مايلي:
- ٦ - ١١ طائرة على الأرض نتيجة للهجمات الجوية المصرية (مواصلات ونقل).
- ٣ - ٤ طائرة فى معارك جوية (٢ طائرة خفيفة، ١ طائرة مسرشميت).
- ٤ طائرة غير معلوم أسباب سقوطها (٣ مسرشميت، ١ ب - ١٧)^(٢)
- ٥ - ٦ طائرة نتيجة المدفعية المضادة للطائرات المصرية.

وبالنسبة لخسائر القوة الجوية المصرية فقد أجمالها تقرير قائد القوة الجوية التكتيكية الذى سبقت الإشارة إليه، فى عشر طائرات، راح نصفها بواسطة المقاتلات البريطانية، على أثر الهجوم الجوى الخاطيء الذى شنته تلك الطائرات على مطار رامات دافيد فى الثانى

(١) وزارة الدفاع، وثائق حرب فلسطين ١٩٤٨، ملف ٢٨٠، تقارير الطلعات الجوية، ١٥ مايو - ١٨ يوليو. - هيئة البحوث العسكرية،

العمليات الحربية فى فلسطين عام ١٩٤٨، ج ١، فى أماكن متفرقة.

(٢) درجت إسرائيل منذ عام ١٩٤٨، وخلال الجولات التالية على إخفاء خسائرها فى القتال الجوى للتقليل من شأن القوة الجوية

العربية فى القتال الجوى، وقد تم إسقاط ثلاث من الأربع طائرات مسرشميت - التى تنسب إسرائيل سقوطها إلى أسباب مجهولة

- بواسطة المقاتلات المصرية فى قتال جوى. - انظر تقارير الطلعات الجوية أيام، ٩ يونيو، ١٠ يوليو.

والعشرين من مايو ودمرت فيه عدة طائرات بريطانية فضلا عن أحد حظائر الطائرات، على ظن أنها طائرات إسرائيلية^(١).

أما الخمس طائرات الأخرى، فتفصلها تقارير الطلعات الجوية كما يلي^(٢):

٢ طائرة (١ داکوتا، ١ سبيتيفير فى قتال جوى مع المقاتلات الإسرائيلية).

٣ طائرة سبيتيفير نتيجة الدفاعات الأرضية المضادة للطائرات.

وقد لخص مؤلفا كتاب «الجيش الإسرائيلي The Israeli Army» موقف السلاح الجوى الإسرائيلى بأمانه فى تلك المرحلة من الحرب بقولهما.

«كان على رأس هذه القوة الجوية طوال الحرب أهارون ريميز Aharon Remez» الطيار الإسرائيلى الشاب، الذى تلقى تدريبه فى القوات الجوية الملكية الكندية، وقد حاول أن يشكل طائراته متعددة الطرازات وأطقم طيرانه فى إطار قوة مقاتلة مؤثرة، إلا أنه لم يلق سوى نجاح محدود حتى قبل نهاية الحرب بفترة وجيزة. وكان التعاون المؤثر مع القوات البرية استثناء أكثر منه قاعدة. وكانت العمليات الاستراتيجية المستقلة - كقصف القاهرة فى يوليو ١٩٤٨ - ناجحة فنيا، إلا أنه لم يكن لها - غالبا - أى تأثير على مجرى الحرب، وكانت القوة الجوية تفتقر إلى تنظيم أسبقيات المهام القتالية كما لم يكن لها عقيدة تكتيكية لتلبية مطالب القوات البرية. وكانت طائرات القتال - الموجودة فى أوضاع الاستعداد تستخدم أحيانا كثيرة لتوجيه ضربات ضعيفة التنسيق فى مؤخرة العدو على حساب مهام المعاونة القريبة للقوات البرية.

«وعلى الرغم من ذلك، فقد كان مجرد امتلاك إسرائيل لقوة جوية ذو أهمية عسكرية فى حد ذاته»^(٣).

ومن الاستعراض السابق لنتائج المرحلة الثانية وما جاء فى الوثائق المصرية والإسرائيلية،

(١) لم تخطر قيادة القوة الجوية التكتيكية بآن مطار رامات دافيد سيظل محتلا بواسطة القوات الجوية البريطانية لتأمين إجلاء القوات البريطانية من حيفا بعد ١٥ مايو ونحن إتمام ذلك الجلاء.

(٢) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٨٠، تقارير الطلعات الجوية أيام ١٥، ٢٩، ٣٠، ١٠، ١٨ يوليو.

(٣) Luttwake, Horowitz, op. cit. pp. 66

عن أداء ومجهود القوتين والنتائج التي حققتها كل منهما، يمكننا أن نرى بوضوح أن القوة الجوية المصرية استمرت محتفظة بالسيطرة الجوية بمستوياتها الثلاثة الاستراتيجية والتعبوية التكتيكية طول المرحلة الثانية للحرب. وإن ما قيل عن تحول الموقف الجوى لصالح إسرائيل خلال فترة القتال الثانية لا يستند إلى أى أساس حقيقى بل ويتعارض مع ما جاء فى المصادر نفسها التى رددت تلك المقولة.

إلا أنه مما لاشك فيه أن موقف القوة الجوية الإسرائيلية فى نهاية فترة القتال الثانية كانت أفضل مما كانت عليه فى بداية الحرب المعلنة سواء فى التسليح أو القوى البشرية أو حتى فى الأداء، إلا أنها حتى بداية الهدنة الثانية كانت لاتزال خلف القوة الجوية المصرية رغم ما كانت تعانيه الأخيرة من قصور.

ورغم ذلك، فإن ذلك المستوى الذى وصلت إليه القوة الجوية الإسرائيلية - رغم قصورها واعتمادها بشكل كامل على المتطوعين والمرتزقة - يعتبر إنجازاً كبيراً للحكومة الإسرائيلية فى ظل الظروف التى كانت تبني فيها تلك القوة. وكان اعتمادها على المتطوعين والمرتزقة من نوى الخبرة فكرة ناجحة تتواءم مع ظروفها ووجود منظمات يهودية نشيطة فى العديد من بلدان العالم. فما كانت تستطيع أن تشكل الكوادر اللازمة للقوة الجوية من مواطنى إسرائيل قبل عدة سنوات، ولم تكن ظروف قيام الدولة تسمح بتلك الفسحة من الوقت. وقد ساعد بُعد نظر بن جوريون، والتخطيط المبكر لمواجهة كافة الاحتمالات المنتظرة، على تدارك الموقف الجوى المتردى فى فترة زمنية قياسية.